# التفريق النحوي

# بين العاقل وغير لعاقل

إعداد الدكتور

هاني محمد عبد الرازق القزاز

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر

# التفريق النحوي بين العاقل وغير لعاقل

هاني محمد عبد الرازق القزاز

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات، المنصورة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: hanyalkazaz.el20@azhar.edu.eg

**الملخص:**

عني الدرس النحوي بالعناصر غير اللغوية المؤثرة في القاعدة النحوية، ومنها عناصر تنتمي – إن صح المصطلح – إلى علم النحو الاجتماعي، مثل التذكير والتأنيث، والعقل وفقدان العقل، وقد حرص النحويون واللغويون على تبيان أثر العقل في القاعدة وفي اللغة، فميزت بين العاقل وغيره بوضع ألفاظٍ تخص كل منهما في بعض المواطن، وميزت بينهما نحوياً في مواطن عديدة، ومنشأ هذا التمييز يرتبط – على ما سيظهر بالتفرقة في العدد إفراداً وتثنية وجمعاً، ويرتبط بالنوع تذكيراً وتأنيثاً. ويهدف هذا البحث إلى بيان وجه من وجوه علم النحو الاجتماعي ـ وهو أثر العقل في إقامة القاعدة النحوية. وقد اتبعت فيه المنهج الوصفي التحليلي.

وانتهيت منه إلى نتيجة مهمة وهي أن ربط التأنيث بنقص العقل في الدرس النحوي، ليس سديداً، وأن مرده إلى الجمع باعتبار تأويله بالجماعة، كما ثبت أن العناصر غير اللغوية مؤثرة في القاعدة النحوية.

الكلمات المفتاحية: العقل، التأنيث، التذكير، التفريق، الجمع، المكنيات، اسم الجمع، اسم الجنس

.

# Syntactic Differentiation between Animate and Inanimate Nouns

**By:** Hany Mohammed Abdelrazak Alkazzaz
Department of Linguistics
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Women in Mansoura
Azhar University, Egypt

Email: hanyalkazaz.el20@azhar.edu.eg

Abstract:

The syntactic lesson gave importance to the non- linguistic elements affecting the syntactic rule. Some of those elements belong to – if the term is true- socio-syntax. Those elements include masculinity and femininity, animation and inanimation. Grammarians and linguists were keen on clarifying the impact of animation on the rule and language. Hence, the researcher has differentiated between the animate and inanimate by assigning words to each of them in some places. Likewise, the researcher has syntactically differentiated between them in many places. This differentiation can be traced back to what may appear through the utilized number in its singular, dual or plural forms being related to the gender whether masculine or feminine. In short, this research paper demonstrates an aspect of socio-syntax which is the impact of animation on establishing the syntactic rule. The paper has applied the descriptive and analytical approaches. It has concluded with an important finding regarding linking femininity to inanimation in the syntactic lesson which is not right as it goes back to the plural form considering its interpretation as a group. Moreover, the non-linguistic elements have been approved as affecting the syntactic rule.

**Key words**: femininity, masculinity, differentiation, plural, metaphors, collective noun, gender noun

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

## المقدمـــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه، ثم، أما بعد...

فإن اللغة حكيمة، ومظاهر الحكيمة فيها عديدة، ومنها التفرقة بين الاسم والصفة، وبين العدد إفراداً وتثنية وجمعـًا، وبين أنواع من الجمع مذكرة ومؤنثة ومشـــتركة، وبين المذكر والمؤنث، ومنها نوع دقيق في التفرقة، وهو التفرقة بين العاقل وغير العاقل، وقد حرصت العربية عليها لغويـًا، فميزت بين العاقل وغيره بوضـــع ألفاظٍ تخص كل منهما في بعض المواطن، وميزت بينهما نحويـًا في مواطن عديدة، ومنشأ هذا التمييز يرتبط – على ما سيظهر بالتفرقة في العدد إفراداً وتثنية وجمعـًا، ويرتبط بالنوع تذكيراً وتأنيثـًا.

**أسئلة البحث:**

يتســـاءل البحث عن وجه الربط بين العدد، والتأنيث والتذكير من ناحية ارتباطهما بالعقل وفقدان العقل، وهل هذا الربط لازم؟ وهل ثمة مظاهر أخرى للتفرقة بين العاقل وغيره نحويـًا؟ وكيف تفرق العرب إذا اختلط العاقل بغيره؟ وهل حقـًا تعصـبت العربية ضـد المؤنث فربطت غير العاقل به، وانتصرت للمذكر وربطت العقل به دائمـًا؟

**أهدف البحث:**

الإجابة عن الأسئلة السابقة، وبيان وجه حكمة العرب في التفريق بين العاقل وغيره.

**منهج البحث:** اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي.

**الدراسات السابقة:**

١ –جموع العقلاء التي لا واحد لها من لفظها في القرآن الكريم، دراســـة دلالية، للدكتور عمر محمد عوني عبد القادر، والدكتور كريم ذنون داؤد، منشـــور في مجلة التربية والتعليم العراقية،

المجلد ١٥، العدد ٤، ٢٠٠٨ م.

وهذا البحث يختص بدراسة دلالية لجمع العقلاء، ولا يعنى بالدراسة النحوية.

٢ -شرط صفة العقل في الدرس اللغوي والنحوي لـــم. د. كريم عبد الحسين حمود، منشور في مجلة الأستاذ العراقية، المجلد الأول، العدد ٢٠٩، ٢٠١٤م. وقد عرض الباحث فيه كلام النحويين عن شرط صفة العقل في جمع المذكر السالم، وفي بعض جموع التكسير، وفي الموصولات وأسماء الإشارة، وبعض مسائل لغوية ليست نحوية، وقد اشترك بحثي معه في هذه المسائل النحوية وتعرضت سريعًا للمسائل اللغوية، لكني اختلفت عنه في مسائل نحوية كثيرة لم يتعرض لها، كما اختلفت عنه في منهج البحث الذي اتبعته واختلفت نتائج البحث عندي عنه اختلافًا كبيراً.

٣ -التمييز بين من يعقل وما لا يعقل في الاستخدام النحوي (دراسة تطبيقية من خلال الاستعمال القرآني) د/ زكي عثمان عبد المطلب، مجلة كلية اللغة العربية، ع٧، أم درمان السودان، ٢٠١٤ م.

يقول هذا الباحث ص: ٣٣٨ من البحث: "قد ناقشت هذه الورقة هذه الظاهرة في ضوء الاستعمال القرآني وفقا للمحاور الآتية:

أولا: مصطلح العاقل وغير العاقل في الدرس النحوي.

ثانيا: التمييز بين العاقل وغير العاقل في الأدوات النحوية: كأدوات الموصول والشرط والاستفهام.

ثالثا: أثر التمييز بين العاقل وغير العاقل في مطابقة ضمير الغائب مع مرجعه، من حيث: التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع.

رابعًا: أثر التمييز بين العاقل وغير العاقل في هذه المطابقة بين الوصف والموصوف.

وواضح أن محاور هذا البحث وهدفه كالبحث السابق، كلاهما يشترك مع بحثي في المحاور المذكورة، لكن بحثي يزيد عليها محاور أخرى، مع منهج مختلف ونتائج متغايرة تمامًا.

٤ -وصف ما لا يعقل في القرآن الكريم، للدكتور محمد السعيد عبد الله عامر، منشور بمجلة المورد العراقية، العدد الثاني، لسنة ٢٠٠٨ م.

وهذا البحث قاصر على دراسة وصف ما لا يعقل في القرآن الكريم، وهدفه غير هدفي ومادة بحثه تختلف عن مادتي، ومنهجه ونتائجه غير منهجي في البحث ونتائجي.

**خطة البحث:**

جاء هذا البحث في: مقدمة، ذكرت فيها أسئلة البحث وهدفه ومنهجه والدراسات السابقة، وخطة البحث.

تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: التفريق بين العاقل وغير العاقل في المكنيات، وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: التفريق بين العاقل وغيره في الضمائر.

المطلب الثاني: التفريق بين العاقل وغيره في الإشارة.

المطلب الثالث: التفريق بين العاقل وغيره في الموصولات.

المطلب الرابع: استعمال: (من) و(ما) للعاقل ولغير العاقل في الاستفهام والشرط

المطلب الخامس: الحكاية بـ (ما) و(من) للعاقل ولغير العاقل

المبحث الثاني: التفريق بين العاقل وغير العاقل في الجموع، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جمع المذكر على حد التثنية

المطلب الثاني: الجمع بالألف والتاء،

المطلب الثالث: جمع التكسير، ويعالج أمرين:

الأمر الأول: معاملة التكسير معاملة المفردة المؤنثة.

الأمر الثاني: الأصل في التكسير أن يكون في الأسماء، ويقل في الصفات، ويعالج:

جمع الصفة جمع تكسير.

المبحث الثالث: أحكام العدد من حيث العقل وعدمه، ويعالج مطلبين:

المطلب الأول: اجتماع المذكر والمؤنث في المعدود.

المطلب الثاني: التفرقة بين العاقل وغير العاقل في أسماء الجمع.

المبحث الرابع: أحكام الفعل من ناحية العقل وعدمه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تأنيث الفعل وتذكيره مع العاقل وغير العاقل.

المطلب الثاني: الترتيب بين الفاعل والمفعول اعتماداً على العقل وعدمه

المطلب الثالث: متممات الفعل، ويعالج: الحال التي لا تكون إلا للعقلاء

المطلب الرابع: نفي من يعقل.

الخاتمة وفيها: التفريق اللغوي بين العاقل وغير العاقل.

ثم نتائج البحث.

الباحث

## التمهيـد

لعل من أهم ما يميز اللغة العربية تفرقتها بين العاقل وغير العاقل لغويًا، وهي تراعي في هذا مبدأ مهمًا، وهو مراعاة الأصل، فالمذكر أصل للمؤنث، والعاقل أصل لغير العاقل، ولهذا سنجد ترابطًا بين فكرتي التذكير والعقل، باعتبار أنهما الأصـل لغيرهما من التأنيث وفقدان العقل، وهذا يفسر الجمع بين التذكير والعقل، والتأنيث وفقدان العقل في كثير من الأحكام النحوية(١).

و من ذلك أنهم لمحوا في الجمع السـالم للمذكر أنه لا يكون إلا عاقلاً سـواء أكان اسـمًا، أو صـفة، وأن ما جاء منه من غير العاقل، فهو على خلاف الأصـل، لذا، فهو عندهم ليس جمعًا أصيلاً، بل ملحق به، يقول النيلي عما يجمع منه جمع سلامة: " فالذكورية والعقل شرطان عامان في الأسماء والصفات، والعلمية خاصة بالأسماء، وأما اشتراط العقل؛ فلشرفه، ولذلك لا يقال في "لاحق": لاحقون في اسم فرس، وإن كان علما مذكرا؛ لفوات العقل "(٢).

و هذا بخلاف المؤنث الذي يعامل كثيراً معاملة غير العاقل، ولذلك لا يشـترط في الجمع السـالم للمؤنث أن يكون عاقلاً، بل يجمع عليه العاقل من النسـاء وغير العاقل منهن، وغير العاقل أيضـًا من الذكور، يقول الجاربردي" لتناسـب بين ما لا يعقل وبين الإناث من العقلاء؛ لأنهن ناقصات العقل "(٣).

و قد يستعمل معه من الموصولات ما يستعمل لغير العاقل، وهو (ما) كما في قوله تعالى: {إلّا

(١) انظر: مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد (١/ ٨٠).

(٢) الصفوة الصفية (٢/ ١٣٦).

(٣) مجموعة الشافية ١/ ٥٣٠).

عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أو ما مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ}[١] وقوله سبحانه: "{أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ، وتَذَرُونَ ما خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ}[٢] ويفسر هذا ابن جني بأنه: " ليست للمؤنث عصمة المذكر، فكأن المرأة -لتأنيثها ـــ بالإضافة إلى الرجل -لتذكيره- مالٌ، أو متاعٌ. ألا ترى إلى قوله سبحانه: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ}[٣] وقول النبي -صلى الله عليه وسلم ـ: "المرأة ضلع عوجاء"[٤]، وهذا وإن كان مثلاً، فقد أشم رائحة مما نحن عليه، لأنه عفي عنها كما يعفى عن البهائم. وكذلك قولهم: "المرأة لحم على وضم"، وهذا ونحوه مما يكاد يخرج به المؤنث عن تمام العقل واستحكامه "[٥].

ويعلق الصاوي على استعمال (ما) في قوله تعالى: " {وَلاَ تَنكِحُواْ ما نَكَحَ آبَآؤُكُمْ مِّنَ النِّسَآءِ إِلاَّ ما قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ومَقْتًا وسَآءَ سَبِيلاً}: "[٦]. "وعبر بما التي لغير العاقل غالبًا، إشارة إلى أن النساء ناقصات عقل. "[٧]. ويقول تعليقًا على استعمال (ما) في قوله سبحانه: {أَوْ ما مَلَكَتْ

---

(١) سورة المؤمنون: ٦.

(٢) سورة الشعراء: ١٦٥ و١٦٦.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٤) رواه الإمام أحمد برواية:" مسند أحمد ط الرسالة (٣٥/ ٢٦٦)"الْمَرْأَةُ ضِلَعٌ، فَإِنْ تَذْهَبْ تُقَوِّمُهَا تَكْسِرْهَا، وَإِنْ تَدَعْهَا فَفِيهَا أَوَدٌ وَبُلْغَةٌ".

(٥) الخاطريات. ابن جني (٢/ ٥١).

(٦) من الآية ٢٢، من سورة[النساء].

(٧) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (١/ ٢٨٣).

أَيْمَانُهُمْ}[١]" عبر ب (ما) دون (من) إن كان المقام له، لأن الإناث ناقصات، ولا سيما الأرقاء ففيهن شبه بالبهائم "[٢].

إذن ارتبط في التفكير النحوي الذكورية بالعقل، والتأنيث بفقدان العقل، والأصل أن تغلب الذكورة والعقل على التأنيث وفقدان العقل، يقول الحيدرة اليمني: " والمغلبات خمسة: العاقل على غير العاقل، والمذكر على المؤنث، والمعرفة على النكرة، والأصل على الفرع، والحاضر الغائب وما يقع سؤالاً. عن ما لا يقع "[٣].

ويقول ابن حمدون: " تغليباً على قاعدة جمع المذكر من تغليب العاقل فيه على غيره والمذكر على المؤنث "[٤].

يقول الرماني: " وجب للصفة خلاف ما يجب للاسم الذي ليس بصفة، وللمؤنث خلاف ما يجب للمذكر، ولما يعقل خلاف ما يجب لما لا يعقل "[٥].

ويوضح الفرق بين ما يعقل ما لا يعقل، فيقول: " والفرق بين ما يعقل وما لا يعقل بما تقتضي الفضيلة لما يعقل "[٦].

---

(١) {إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ} [المؤمنون: ٦]و[المعارج: ٣٠].

(٢) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (٣/ ٤).

(٣) كشف المشكل في النحو (ص: ٣٠٢).

(٤) حاشية ابن حمدون على المكودي (ص: ١٠٩).

(٥) شرح الرماني على سيبويه (٥/ ٢٣٨٧).

(٦) السابق (٥/ ٢٣٩٤).

## المبحث الأول

## التفريق بين العاقل وغير العاقل في المكنيات

يقصد بالمكنيات: الضمائر، والموصولات وأسماء الإشارة، وكان بعض النحويين المتقدمين يسمي هذه الثلاثة بالكناية[1].

**المطلب الأول: التفريق بين العاقل وغيره في الضمائر.**

تنقسم الضمائر أقساماً باعتبارات مختلفة، فهناك ضمائر للتكلم أو الخطاب، أو الغيبة، وهناك ضمائر للمفرد، أو المثنى، أو الجمع، وهناك ضمائر للمذكر وأخرى للمؤنث.

وأبرز ما يحدث فيه التفريق بين العاقل وغيره هو التفريق بحسب العدد إفراداً وتثنية وجمعاً، وبحسب النوع، أو الجنس تذكيراً وتأنيثاً.

**أولاً: ضمير المفرد.**

اتبعت العرب طريقة مطردة للتفرقة بين المذكر والمؤنث حال الإفراد، فخصصت ضمائر للمفرد المذكر وأخرى للمفردة المؤنثة، وذلك في حال كان الضمير لخطاب، أو لغيبة، أما في حال التكلم، فإن ضمير المفرد فيه يكون مشتركاً بين المذكر والمؤنث.

وهو لا يكون إلا للعاقل؛ إذ لا يتصور صدور التكلم إلا من عاقل، أو من نزل منزلته.

أما ضمير المفرد للمخاطب، فيفرق فيه بين المذكر والمؤنث، لكنه لا يفرق فيه بين العاقل والعاقل، للعلة السابقة نفسها.

---

(١) مفهوم الأسماء المبهمة عند سيبويه استقر على نوعين من الأسماء هما: الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة. انظر: الكتاب (٢/ ٥) وكذا المبرد في المقتضب (٣/ ١٨٦)، و(٣/ ١٩٧)، وفي شرح المفصل لابن يعيش ((٥/ ٨٥): والمبهم وهو شيئان أسماء الإشارة والموصولات، والكوفيون يسمون الضمير كناية، كما في معاني القرآن للفراء (١/ ٥، ١٩)، وفي شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٨٤): " لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ وأما البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات".

وكذلك ضـمير الغائب للمفرد، يفرق فيه بين المذكر والمؤنث، ولكنه لا يفرق فيه بين العاقل وغير العاقل، فضـمير المفرد المذكر (هو) صـالح للمذكر العاقل، يقال: (هو الرجل)، وللمذكر غير العاقل، فيقال: (هو الحجر).

وضـمير المفردة المؤنثة صـالح للمؤنث العاقل، فيقال: (هي المرأة) وللمؤنثة غير العاقلة، فيقال: (هي الشجرة).

غير أن ضـمير المفردة المؤنثة صـالح دومًا لأحوال، الحال الأول يسـتعمل مع المفرد العاقل وغير العاقل، كما سـبق، والحال الثاني يسـتعمل مع الجمع المكسـر مطلقًا، للمذكر والمؤنث، وللعاقل ولغير العاقل، فيقال: (هي النساء)، وهي الرجال، وهي الأشجار، وهي الأحجار، والحال الثالث: مع جمع المؤنث السالم للعاقل ولغير العاقل، فيقال في العاقل، (هي المسلمات)، وفي غير العاقل: هي الشجرات.

يقول الرصـاص: " واعلم أن المرتبتين الأوليين) وهما مرتبة المتكلم والمخاطب في جميع هذه الأنواع الخمسـة لمن يعقل، لأنه لا يتكلم إلا عاقل ولا يخاطب إلا عاقل، والمرتبة الثالثة، وهي مرتبة الغائب في الأنواع الخمسة كلها مشتركة بين من يعقل، ومن لا يعقل إلا ضـمير جماعة المذكر، فإنه لمن يعقل، فاعرف ذلك "(١).

**ثانياً: ضمير المثنى.**

كما أن العرب لم تفرق بين المذكر والمؤنث في حال المتكلم المفرد، فإنها لم تفرق بينهما حال المتكلم المثنى، وجعلت لهما ضميراً مشتركًا يعمهما، وهو (أنتما).

كذلك لم تفرق في هذا الحال بين العاقل وغير العاقل؛ إذ لا يتصور التكلم ولا الخطاب سواء للمفرد، أو المثنى إلا للعاقل، أو ما نزل منزلته.

---

(١) منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب (٢/ ١٧).

يقول الرماني: " التثنية لا تغير في مؤنث، ولا مذكر، ولا فيما يعقل، ولا ما لا يعقل، بل تجري على طريقة واحدة في جميع ذلك "[١]، ويقول الدينوري: " ويستوي في التثنية: المذكر والمؤنث، ومن يعقل ومالا يعقل "[٢].

ويفسر الشاطبي ذلك بأن التثنية هي جمع في اللغة لأنه ضم، أو جمع واحد إلى واحد، وقد يستعمل (نحن) في المفرد، وهو على خلاف الأصل، إذ لا يطلق على المفرد إلا مع توهم الجمع، لأن الواحد لا يستحق ضمير" نحن "إلا مع التعظيم[٣].

**ثالثاً: ضمير الجمع.**

يعد ضمير الجمع أبرز ما يفرق فيه بين العاقل وغير العاقل، وقد سبق أن مدار الحديث هنا على ضمير الغيبة، وهو الذي يتصور فيه الحديث عن غير العاقل، بخلاف التكلم، أو الخطاب.

إذا لم تكن العربية قد فرقت بين المذكر والمؤنث في حالي الإفراد، فجعلتهما بلفظ واحد للمتكلم، وهو (أنا) وبلفظ واحد للمثنى المخاطب، وهو (أنتما)، وهما مقصوران على العاقل كما سبق، فإن العرب قد فرقت بين العاقل وغيره في الجمع خاصة في الغيبة، يقول الرماني: " والجمع يختلف فيه المذكر والمؤنث، وما يعقل وما لا يعقل، وجمع القليل والكثير؛ لأن معناه مختلف"[٤]. فجعلت للعلم ولصفة المذكر العاقل (هم) وجعلت للعلم والصفة للمؤنث العاقل (هن).

أما الجمع إذا لم يكن علماً ولا صفة سواء أكان مذكراً، أو مؤنثاً عاقلاً، أو غير عاقل، فقد

---

(١) شرح الرماني على سيبويه (٦/ ٢٦٨٤)،، وانظر: المرجع نفسه (٦/ ٢٦٨٨).

(٢) ثمار الصناعة (١/ ٢٢١).

(٣) انظر: المقاصد الشافية (١/ ٢٨٤).

(٤) شرح الرماني على سيبويه (٥/ ٣١٠).

جعلت له الضمير (هي).

غير أن العاقل هنا يختلف عن غير العاقل، إذ يكون الضمير مع العاقل المذكر، أو المؤنث بطريقتين، الأولى بضمير الجمع الخاص به، والثانية بمعاملته معاملة المفردة المؤنثة، فيقال في العاقل من المذكر والمؤنث: هم الرجال، وهي الرجال، وهن النساء، وهي النساء.

أما غير العاقل المذكر والمؤنث، فلا يكون معه إلا ضمير المفردة المؤنثة، فيقال: هي الأشجار، وهي الأحجار.

وقد ينزل غير العاقل منزلة العاقل، فينزل ضمير جمع الغائب المؤنث العاقل (هن)، وهو خاص بالعلم، أو الصفة منزلة (هي) لغير العاقل، كما في قول الشاعر[١]:

وَلَولا ثَلاثٌ (هُنَّ) مِن عيشَةِ الفَتى وَجَدِّكَ لَم أَحفِل مَتى قامَ عُوَّدي.

فَمِنهُنَّ سَبقي العاذِلاتِ بِشَربَة كُمَيتٍ مَتى ما تُعلَ بِالماءِ تُزبِدِ.

وقد نزل ضمير جمع المذكر العاقل (هم) منزلة ضمير المفردة المؤنثة لغير العاقل (هي) في مواضع عدة من القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا والشَّمْسَ والْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ[٢]، يقول ابن لب: " ومثال ما تنزل منزلة ذي العاقل من غير العاقل تجمع لذلك بالواو والنون قوله تعالى: و(ساجدين) هنا من صفة الأحد عشر كوكبًا، والشمس والقمر، فهي واقعة على غير عاقل، لكنها عوملت معاملة العاقل؛ لاتصافها بالسجود فجمعت صفتها جمع صفة العاقل، ولذلك أيضًا عاد عليها ضمير العاقلين في قوله ﷺ (رأيتهم)؛ لأن هذه الميم المتصلة بالهاء في (هم)، أو بالكاف في (لكم) لا تكون إلا في ضمير العاقلين. وكذلك أيضًا الواو

(١) البيت من الطويل في ديوان طرفة بن العبد، ط-أخرى (ص: ٤٦)، وهو في: شرح شواهد المغني (٢/ ٨٠١)، وراجع: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (١/ ٥٧).

(٢) [يوسف: ٤].

في مثل: (فعلوا) (يفعلون) و(فعلوا) لا تكون إلا للعاقلين "[1].

ومما ورد فيه استعمال ضمير الجمع للعاقلين موضع ضمير غير العاقلين قوله سبحانه: "، وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون "،.

وقد فسر هذا الشاطبي. " بأن الشيء المعظم عند العرب تعامله معاملة العاقل، وإن لم يكن عاقلاً"[2].

**المطلب الثاني: التفريق بين العاقل وغيره في الإشارة.**

يشار باسم الإشارة (ذا) للمفرد المذكر العاقل وغير العاقل، مثل: هذا الرجل، وهذا الجبل، يقول العاتكي: " يشار إلى المفرد المذكر بـــ (ذا) عاقلا كان، أو غير عاقل، نحو: ركب ذا الرجل على ذا الحمار. ويشار إلى المفردة المؤنثة بـــ (ذي) و(ذه) و(تي) و(ته) و(تا) عاقلة كانت، أو غير عاقلة، نحو: ركبت ذي المرأة على ذي الأتان "[3].

ويشار باسم الإشارة للمفردة المؤنثة إلى:

- المفردة المؤنثة العاقلة، مثل تلك الفتاة.
- المفردة المؤنثة غير العاقلة، مثل: تلك الشجرة.
- جمع المؤنثة العاقلة، مثل: تلك الفتيات.
- جمع المؤنثة غير العاقلة، مثل: تلك الأشجار.
- جمع المذكر غير العاقل، مثل: تلك الأحجار.

أما المثنى، فقد فرقت فيه العرب بين المذكر والمؤنث، فوضعت لكل منهما ما يميزه، فأشارت

---

(١) تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي (١/ ٤٥) وانظر: الصفوة الصفية (٢/ ١١٨).

(٢) الإفادات والإنشادات، للشاطبي (ص: ١٣٠، ١٣١،) دراسة وتحقيق الدكتور مجمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣.

(٣) الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية (ص: ٢١).

للمثنى المذكر ب (ذان) وللمثنى المؤنث بـ (تان).

ولم تفرق بين العاقل وغيره، كما هي عادتها في المثنى عامة، فقالت: (هذان رجلان) و(هذان جبلان)، و(هاتان بنتان)، و(هاتان شجرتان).

وأما الجمع، فقد اختلف حاله عن الضمائر كما سبق بيانه، وعن الأسماء الموصولة، كما سيأتي، فبينما وضعت العرب للجمع المذكر العاقل الضمير (هم) وللجمع المؤنث العاقل الضمير (هن)، وعاملت الجمع غير العاقل المذكر والمؤنث معاملة المفردة المؤنثة، وفعلت مثل ذلك في الاسم الموصول، بجعل (الذين) للجمع المذكر العاقل، واللائي واللاتي لجمع المؤنث العاقل وغير العاقل، وعاملت الجمع غير العاقل مذكراً ومؤنثًا معاملة المفردة المؤنثة.

إلا أنه في اسم الإشارة قد وضعت له العرب في حال الجمع للعاقل لفظًا واحداً للمذكر والمؤنث، وهو (أولاء)، وهو صالح للإشارة إلى جمع المذكر، فيقال: أولئك الرجال. وصالح لجمع المؤنث، فيقال: أولئك الفتيات[١].

هذا بالإضافة إلى اسم الإشارة للمفردة المؤنثة، مثل: تلك الفتيات.

و أما الجمع غير العاقل المذكر، أو المؤنث فيعامل معاملة المفردة المؤنثة على سنة العرب في أبواب الضمائر والأسماء الموصولة، وكذا أسماء الإشارة، مما يستدعي الربط بين هذه الأبواب الثلاثة، والبحث عن أوجه التشابه بينها.

وقد اختلف في اختصاص (أولاء) بالمذكر العاقل، فذهب الجوهري[٢] والنيلي[٣] إلى أن الإشارة به إلى غير العاقل قليلة، والغالب اختصاصه بمن يعقل، ويمكن أن يكون منه

---

(١) انظر: المقاصد الشافية (١/ ٤٠٣).

(٢) انظر: المرجع السابق (١/ ٤٠٤).

(٣) انظر: الصفوة الصفية (٢/ ٦٧٣).

على قولهم: قول الله تعالى: {إِنَّ السَّمْعَ والْبَصَرَ والْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا}[١].

وقد وردت (أولاء) في القران الكريم للعاقل كثيراً، ووردت قليلاً لغير العاقل.

ومن ورودها لغير العاقل[٢] قوله تعالى: ويَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ ما لا يَضُـرُّهُمْ ولا يَنفَعُهُمْ ويَقُولُونَ هَؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللّهَ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ ولا فِي الأرض سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْـرِكُونَ}[٣]، وقوله سـبحانه: " ثُمَّ نُكِسُـوا عَلَى رُؤُوسِـهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ ما هَؤُلاء يَنطِقُونَ} {لَوْ كَانَ هَؤُلاء آلِهَة ما ورَدُوهَا وكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ}[٤].

فأما قوله عن السماء والأرض: "{قالتا أتينا طائعين}[٥]، فإنه لما وصفهما بالقول الذي هو من خصائص من يعقل جمعهما جمع من يعقل، ليطابق أول الكلام آخره، ونظائره كثيرة في القرآن وغيره[٦].

ومنه في الشعر قول جرير:

ذُمَّ الـمـنـازلَ بـعـدَ مـنـزِلـةِ الـلِّـوَى والـعـيـشَ بـعـدَ أولـئـكَ الأيـامِ[٧]

---

(١) من سورة [الإسراء: ٣٦].

(٢) اقرأ سور: البقرة (٣١)، والإسراء (١٠٢) والأنبياء (٦٥) (٩٩).

(٣) سورة يونس: (١٨).

(٤) [الأنبياء: ٩٩].

(٥) [فصلت: ٤].

(٦) انظر: شرح اللؤلؤة في علم العربية، للسرمري (ص: ٨٢).

(٧) البيت من الكامل، لجرير في ديوانه بشـرح مجمد بن حبيب (٢/ ٩٩٠).، لكن برواية لا شـاهد فيها، وهي: والعيش بعد أولئك الأقوام، وهذه الرواية وردت أيضـاً في: البديع في علم العربية (١/ ٦٧٣)م وهو برواية الشـاهد في: المقتضب (١/ ١٨٥)، وَإرشاد السالك (١/ ١٣٩)، وحاشية الصبان (١/ ٢٠٤).

**المطلب الثالث: التفريق بين العاقل وغيره في الموصولات.**

على عادة العرب في باب المكنيات، دائمًا ما يكون المفرد المذكر للعاقل ولغير العاقل، وأما المفرد المؤنث فيكون للمفرد المؤنث ولجمع العاقل غير العلم ولا الصفة، ولجمع غير العاقل مؤنثًا ومذكراً، ودائمًا ما يكون غير علم ولا صفة(١).

وهذا جارٍ في الأبواب كلها الضمائر والإشارة والموصولات.

أما التثنية، فقد اتفقت الموصولات مع الإشارة، في التفرقة بين المذكر والمؤنث، واختلفت عن الضمائر التي لم يفرق فيها بين المذكر والمؤنث، فوضعت للمثنى المذكر ما يخصه، وهو (اللذان)، من غير فرق بين عاقل وغيره، ولم يرد (اللذان) في القرآن الكريم إلا للعاقل.

ووضعت العرب للمثنى المؤنث ما يخصها، وهو (اللتان)، من غير فرق بين عاقل وغيره(٢).

والعادة جارية في باب المكنيات كلها أن المثنى لا يفرق فيه بين العاقل وغير العاقل.

وكذلك الجمع فرقت فيه العرب بين المذكر والمؤنث العاقل وغير العاقل، فجعلت (الذين) للمذكر العاقل العلم، أو الصفة، وكذا الأُلى" و"الأُلاء و(اللائين)(٣) ويستخدمان للعقلاء من جمع المذكر العاقل كثيراً، وللعاقل أيضًا من جمع المؤنث لكن بقلة، وقد يطلقان على غير العاقل. (٤). ومثال استعمال" الألى "في جمع الإناث العاقلات قول الشاعر(٥).

محا حبُّها حبَّ الأُلى كنَّ قبلها وحلّت مكانًا لم يكن حُلَّ من قبل.

---

(١) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٢٨٨)، والنكت الحسان. أبو حيان (ص: ٤٦).

(٢) انظر: البديع في علم العربية (٢/ ٢٣٧)، والنكت الحسان. أبو حيان (ص: ٤٦).

(٣) انظر: النكت الحسان. أبو حيان (ص: ٤٦)، والنجم الثاقب (١/ ٦٣).

(٤) انظر: حاشية الخضري (١/ ١٣٣).

(٥) البيت من الطويل، للمجنون في ديوانه (ص: ١٧٠)، وهو من شواهد: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٩٥).

ومن استخدامه في جمع العاقل المذكر قول بعض بني فقعس.

أريت بني عمي الأُلى يخذلونني على حدثان الدهر، إذ يتقلبُ[1].

وهنا لا بد من ملاحظة أن وصل العاقل للمذكر بـــ (الذين)، و(اللائين) يشترط فيه أن يكون علمًا، أو صفة، فيقال: المحمدون الذين واللائين، والمسلمون الذين واللائين، لا يقال غير هذا، أما إذا لم يكن علمًا أو صفة فيوصل حينئذ بـــ (الذين) وباسم الموصول للمفردة المؤنثة (التي) فيقال، الرجال الذين واللائين، والرجال التي.

هذا مع العاقل، أما الجمع غير العاقل، وليس علمًا ولا صفة، فيوصل بـ (التي) فقط، للمذكر والمؤنث، فيقال: الأحجار التي، والأشـــجار التي، ويوصـــل للجمع المؤنث العاقل وغير العاقل أيضًا باللائي واللاتي[2].

هذا عن الموصولات الخاصة وتقسيمها إلى مفرد ومثنى وجمع مذكر ومؤنث، وعاقل وهناك نوع من الموصـــولات يطلق بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، ولا يفرق فيه إلا بين العاقل وغير العاقل، في موصولين فقط وهما (من) للعاقل و(ما) لغير العاقل عند كثير من النحويين.

ويتحصل من هذا أن الموصولات في إطلاقها على العاقل وغير العاقل ثلاثة أقسام[3].

القسم الأول لا يقع إلا على من يعقل، أو على مالا يعقل إذا اشترك مع من يعقل، أو نزل منزلة من يعقل، وهو (من)[4].

---

(١) البيت من الطويل، وهو في شرح ديوان الحماسة (ص: ١٥٦) منسوب لبعض بني فقعس، وهو من شواهد: التذييل والتكميل (٣/ ٣٣)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٦٦٥)، والمقاصد الشافية (١/ ٤٣٦).

(٢) انظر: المستوفى في النحو (ص: ٩٩)، والفضة المضية (ص: ٢٨).

(٣) انظر: تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي (١/ ٨٤، ٨٥).

(٤) انظر: الفاخر للبعلي (ص: ٧٥٤، ٧٧٩)، والفضة المضية (ص: ٢٧).

و زعم قطْرُب[١] أن (مَنْ) تقع على ما لا يعقل مطلقـًا من غير شـرط، واسـتدل عليه بقوله تعالى: ({وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ}[٢].

و قد يطلق على غير العاقل إذا نزل منزلته، كقول الشاعر:

أسـرب القطـا هـل من يعير جنـاحـه لـعـلـي إلـى مـن قـد هـويـت أطـيـر[٣]

ومن هذا القسم أيضـًا الذين واللائين. القسم الثاني: موصول يقع كثيراً على غير العاقل، وقد يقع قليلاً على العاقل، وهو (ما)[٤].

يقول ابن أبي الربيع: " ويظهر لي من قول سـيبويه أنها تقع على الواحد ممن يعقل، لأنه قال: "إلا أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء" [٥].

والأكثرون من النحويين على أن الأصـل فيها أنها لغير العاقل، واسـتدلوا بما ورد في الحديث من كلام النبي -ﷺ- حين تلا قول الله تعالى {إِنَّكُمْ ومَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ حَصَـبُ جَهَنَّمَ}[٦]، فقال ابن الزبعري: لأخصـمن محمداً، أليس قد عبد المسـيح والملائكة فيكون هؤلاء حصـب

(١) انظر رأي قطرب في شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢١٦).

(٢) [الحجر: ٢٠].

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان مجنون ليلى ص ٤٤، ونسـبهما العيني في المقاصـد النحوية (١/ ٣٩٦) إلى العباس بن الأحنف، والرواية في ديوان المجنون: شـكوت إلى، والبيت برواية الشـاهد في شـرح التسـهيل لابن مالك (١/ ٢١٧)، والفضة المضية (ص: ٢٩)، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر (ص: ٧٧٩).

(٤) انظر: الفضـة المضـية في شـرح الشـذرة الذهبية (ص: ٢٩)، والفاخر في شـرح جمل عبد القاهر (ص: ٧٧٩)، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي (١/ ٢٠٧).

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٢٨٨) وراجع: (١/ ٢٩٢). وراجع كلام سيبويه في: الكتاب ٤/ ٢٢٨.

(٦) [الأنبياء: ٩٨].

جهنم، فقال له النبي -ﷺ-: "ما أجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل" اهـ. قال الخضري: "وهذا كان نصاً في محل الخلاف" (١).

لكن علق ابن حجر على هذا الخبر بما ينفي صحته، قال: "وهذا لا أصار له من طريق ثابتة ولا واهية، وكأن الموقع في ذلك قول ابن الحاجب: وأجيب بأن ما لما لا يعقل، فظنوا أنه من جواب النبي -ﷺ" (٢).

و قد تطلق (ما) عند الأكثرين على العاقل باعتبار قيد آخر، إما للعموم كقوله تعالى {وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ} (٣)، وإما على صفات من يعلم كقوله تعالى: {وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ} (٤)، وإما على الله تعالى، لأن حقيقته غير معلومة لأحد في قولهم: سبحان من سخركن لنا، سبحان ما سبح الرعد بحمده' و إما على جهة الإنكار كقولك: ما الإنسان؟ وما الملك(٥)؟.

و الخلاف في إطلاق (ما) على العاقل ترتب عليه خلاف آخر في نوع ما التعجبية، فقد ذهب بعض النحاة في نحو (ما كان أحسن زيدًا) إلى أن (كان) زائدة، وهي تامة، و(ما) مصدرية.

وذهب بعضهم إلى أن (ما) موصولة بمعنى (الذي)، ومن منع من وقوع (ما) على شخص من

---

(١)حاشية الخضري (١/ ١٣٥).

(٢)موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر (٢/ ١٧٥).

(٣)[آل عمران: ١٠٩].

(٤) [الشعراء: ٢٣].

(٥) انظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي (١/ ٢٠٨).

يعقل منع هذه المسألة، ولو قلت: ما أحسن من كان زيدًا جاز[١].

وهذا الخلاف في إطلاق (ما) على العاقل امتد إلى الخلاف في إعراب (ما) في (لا سيما).

فذهب بعض النحاة إلى أن (ما) زائدة، والواقع بعدها مضاف إليه مجرور، أو (ما) ليست زائدة، بل هي نكرة غير موصوفة وما بعدها بدل منها (، وهي في الحالين نكرة غير موصوفة.

وذهب بعض إلى أن (ما) موصولة، وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة، إنْ جعلتَ (ما) موصولة، أو صفة إن جُعلتْ موصوفة.

والراجح أن الجرّ أولى من الرفع؛ لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة، أو صفة، "ويرد الوجهين الأخيرين ما يلزمه ذلك من إطلاق (ما) على ذات مَنْ يعقل، وهم يأبونه، على ما يقول ابن عابدين[٢].

القسم الثالث: موصولات تقع على من يعقل، وعلى مالا يعقل مطلقًا، وهو ما بقي من الأسماء الموصولة.

**تعليقات على الموصولات.**

غلب بعض النحويين مصطلح (من يعلم) على (من يعقل)؛ لأن العالم، يقع على العاقل، وعلى غير العاقل[٣].

قد تعامل (الذين)، واللائين معاملة جمع المذكر السالم في الرفع والنصب والجر، فيقال: اللذون، واللاؤون، كما يقال اللذين واللائين، وهي لغة هذيل، وقيل لغة تميم[٤].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٢١)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٥)، ومنهج السالك، (٤/ ٤٨).

(٢) الفوائد العجيبة لابن عابدين (ص: ٤٥)، وانظر: التذييل والتكميل١٥/ ١٦٩).

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ١٩٤).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٥٨)، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر (ص: ٧٧٨)، والنكت الحسان. أبو حيان (ص: ٤٦)، وحاشية ابن حمدون على المكودي (ص: ١٠٩).

وهنا نلمح الترابط بين الاسم الموصول (الذين) وجمع المذكر السالم، ويجمع بينهما اختصاصهما بالعقل، وأن كليهما ينتهي بالنون، وهذا قد يقوي رأي من يجعل (الذين) ملحقًا بجمع المذكر[١].

ويعلل ابن القيم تعليلاً صوتيًا لغلبة دخول (من)على العاقل، ودخول (ما (على غير العاقل بأن الأصل في (ما) أن تقع مبهمة على كل شيء، وأن الألف في آخرها أعطاها اتساعًا في آخرها شاكل الاتساع في معناها، وأمّا (من)، فهي مقيدة بالنون الساكنة بخلاف (ما) فلما قيدت بالسكون قيدت بالعاقل، ولذا كان استعمالها مقيدًا بأولي العلم. جاء في (بدائع الفوائد) أن (ما)" لا تخلوا من الإبهام أبدًا، ولذلك كان في لفظها ألف آخرة لما في الألف من المد والاتساع، في هواء الفم، مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس، فإذا أوقعوها على نوع بعينه، وخصوا به من يعقل، وقصروها عليه، أبدلوا الألف نونًا ساكنة فذهب امتداد الصوت فصار قصر اللفظ موازنًا لقصر المعنى "[٢].

ويستنتج من هذا الدكتور فاضل السامرائي أن (من) أصلها (ما)، وهو الذي أيدته الدراسات الحديثة، جاء في (التطور النحوي)[٣]" إن (من) و(ما) أصلهما واحد يعني (ما) وألحقت بها النون، وهي من العناصر الإشارية أيضًا وأن لم توجد في العربية بين أسماء الإشارة، فتدل (ما) على الأشخاص إذا وقعت مع هذا الحرف اللاحق، وعلى الأشياء إذا وقعت بدونه "[٤].

ويتراءى لي أن ما قاله ابن القيم وتابعه عليه الدكتور فاضل ليس دقيقًا، والأقرب –كما أرى – أن (من) تنتهي بالنون وتشبه في هذا جمع المذكر السالم الذي لا يكون إلا للعاقل، وكذلك

(١) راجع: حاشية الصبان (١/ ٨٤).

(٢) انظر: م م – بدائع الفوائد (١/ ٢٣٠).

(٣) انظر: التطور النحوي، لبرجشتراسر، ص: ٨٦.

(٤) معاني النحو (١/ ١٣١).

(الذين) لما انتهت بالنون أشبهت هي الأخرى جمع المذكر السالم، فاختص الجميع بالعقل.

**تعليق على باب المكنيات.**

يظهر مما سبق أنه:

١ -عند التثنية يفرق بين المذكر والمؤنث في بابي الإشارة والأسماء الموصولة فقط، بينما لا تجري هذه التفرقة في باب الضمائر.

٢ -الجمع الذي يوضع له ضمير يخصه هو العلم، أو الصفة للمذكر خاصة لا يقال فيه غير ذلك، أما المؤنث إذا كان علماً أو صفة فيوضع له ما يخصه، ويعامل أيضاً معاملة المفردة المؤنثة أيضاً.

٣ -جمع غير العلم، أو الصفة، عاقلاً، أو غير عاقل، مذكراً كان أو مؤنثاً يعامل معاملة المفردة المؤنثة في الأبواب الثلاثة، الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، لكن مع ملاحظة اختلاف بين هذه الأبواب الثلاثة، فقد جرت الضمائر والأسماء الموصولة مجرى واحداً، ففرقت بين الجمع المذكر والمؤنث العاقل بوضع اسم يختص بكل منهما، وأما الجمع غير العاقل فعاملته معاملة المفردة المؤنثة.

بينما في أسماء الإشارة جمعت المذكر والمؤنث العاقل في لفظ واحد هو (أولاء)، وجرت على سنتها في الجمع غير العاقل، فأجرته مجرى نظرائه في بابي الضمائر والأسماء الموصولة بمعاملته معاملة المفردة المؤنثة فقط.

وأما الجمع المؤنث العاقل في أبواب الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة فيعامل معاملة المفردة الغائبة ويعامل معاملة الجمع أيضاً.

والأحسن في جمع المؤنث العاقل غير العلم، أو الصفة في أبواب الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة أن يفرق بين العاقل وغيره، فيستعمل مع غير العاقل ما يدل على المفردة المؤنثة، فيقال: هي الأشجار، وهذه الأشجار والأشجار التي.

ويستعمل مع الجمع المؤنث العاقل ما يدل على الجمع المؤنث، فيقال: النساء هن، والنساء اللائي واللاتي، وأولئك النساء.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ ولا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَمًا وارْزُقُوهُمْ فِيهَا واكْسُوهُمْ وقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفًا ﴾[1]، قال الفراء: (والعرب تقول في النساء" اللاتي "أكثر مما يقولون" التي "ويقولون في جمع الأموال، وسائر الأشياء" التي "أكثر مما يقولون فيه" اللاتي")[2]وتفسير ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري بأن التي جرت على لفظ المفرد؛ لأن الأموال جمع ما لا يعقل؛ لذلك لم يقل اللاتي على لفظ الجمع[3].

ويرى الأستاذ فاضل السامرائي أن المدار على القلة والكثرة مع غير العاقل، فيستعمل اللفظ المفرد المؤنث في الأبواب الثلاثة الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة إذا أريد الدلالة على الكثرة، ويستعمل اللفظ الدال على الجمع المؤنث في هذه الثلاثة إذا أريد الدلالة على القلة، تقول: " اشتريت الحقائب التي عرضتها في المعرض "و" اشتريت الحقائب اللاتي عرضتهن في المعرض "فالحقائب التي عرضتها أكثر عددا من الحقائب اللاتي عرضتهن. ويجوز استعمال أحدهما مكان الآخر لغرض بلاغي" [4].

(١) من سورة النساء، الآية: ٥.

(٢) معاني القران: ١/ ٢٥٧، وينظر مشكل إعراب القران ١/ ١٨٨

(٣) ينظر البيان في غريب إعراب القران ١/ ٢٤٢، ومشكل إعراب القران: ١/ ١٨٨.

(٤) معاني النحو (١/ ١٢٦).

**المطلب الرابع: استعمال: (من) و(ما) للعاقل ولغير العاقل في الاستفهام والشرط.**

يُسأل بـ(ما) الاستفهامية عما لا يعقل وأجناسه، وأجناس العقلاء، وأنواعهم وصفاتهم[١].

فإذا قيل: ما عندك؟ جاز أن يكون الجواب: كتاب أو رجل، إذا قصد به جنس من الرجال، ويسال بها أيضًا عن صفات العقلاء، نحو: ما زيد؟ فيكون الجواب: جواد أو بخيل أو نحو ذلك[٢].

والظاهر أن (ما) الاستفهامية نشأت من تضمن (ما) الموصولة معنى الاستفهام، وكذلك (ما) الشرطية نشأت من تضمن (ما) الموصولة معنى الشرط. والذي يدل على ذلك أن أقسام (ما) الموصولة وأحكامها تناظر أقسام (من) الموصولة وأحكامها، فهناك (ما) الموصولة و(من) الموصولة، و(ما) الشرطية و(من) الشرطية، و(ما) النكرة الموصوفة و(من) النكرة الموصوفة، و(ما) الاستفهامية و(من) الاستفهامية. وفي كل قسم من هذه الأقسام استعملت (ما) لغير العاقل و(من) للعاقل، وتفردت (ما) عن (من) ببعض أقسامها مثل (ما) المصدرية، والسبب في ذلك واضح، وهو أن (ما) صلحت لمعنى المصدر؛ لأن المصدر يعامل معاملة غير العاقل، فلم تصلح له (من)، وقد صلحت له (الذي) لأنها تستعمل للجنسين؛ لذلك كثر احتمال (ما) لهذه المعاني، وهذا هو حال اختها (من)، ففي نحو: من يكرمني أكرمه تحتمل (من): الشرطية والموصولية والموصوفية والاستفهامية[٣].

وقد صلحت كل من (ما) و(من) لمعنى الاستفهام، لإبهامها وعمومها، ولم تصلح له (الذي) لأنه يراد بها معنى المعرفة؛ لذلك عرفت (ما) الاستفهامية بأنها اسم مبهم.

وتستعمل (ما) الشرطية لغير الآدميين، نحو: ما تصنع أصنع؛ فإن قلت: ما يأتني أته، تريد

---

(١) المفردات في غريب القران ص٧٢٧ والإتقان في علوم القران ٢/ ٢٨٧.

(٢) انظر: البديع في علم العربية (٢/ ٢٢٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥)، وارتشاف الضرب (٢/ ١٠٣٠).

(٣) انظر: مغني اللبيب (١/ ٣٢٨).

بذلك الناس، لم يصلح، ذلك أن هذه الأداة وضعت للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط لإبهامها(١).

و(مهما) بمعنى (ما)، كقوله تعالى: {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ}(٢).

ومِنَ العرب مَن يقول: (مَهْمَنْ) فيزيد عليهما (مَنْ) الّتي لمن يعقل(٣).

قال الشّاعر:

أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ فِي صَدِيقِه أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمِ(٤).

وقد نفاها قطرب، وقال: لم يحمل عن فصيح. "(٥). وقد نسبت إلى الكوفيين(٦)، وحكى ابن الأنباري، " مهمن يكرمني أكْرمه وقَالَ الأَصْل من من يكرمني، (من) الثَّانِيَة تَأْكِيد بِمَنْزِلَة (مَا) فأبدل من نون من الأولى هَاء، كَمَا أبدلوا من ألف (مَا) الأولى هَاء فِي (مهما) وذَلِكَ لمؤاخاة (مَا) (من) فِي أَشْيَاء وأَن افْتَرقَا فِي شَيْء واحِد فكره اجْتِمَاع لفظ من مرَّتَيْنِ كَمَا كره ذَلِك فِي ما "(٧).

(١) انظر: المقتضب (٢/ ٥٢)، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥، وراجع: معاني النحو (٤/ ٨٦).

(٢) [الأعراف: ١٣٢].

(٣) انظر: شرح الرضي (٤/ ٨٨)، واللمحة في شرح الملحة (٢/ ٨٧١).

(٤)البيتُ من الطّويل، وورد غير منسوب في: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٨) وشرح الرضي (٤/ ٨٨).

(٥)الأشباه والنظائر في النحو (٩١١) (٣/ ٢٥)

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٤٣)

(٧)مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٩٩).

**المطلب الخامس: الحكاية بـ (ما) و(من) للعاقل ولغير العاقل.**

سبق أن (من) تستعمل للعاقل، سواء أكانت موصولة، أو استفهامية، أو شرطية، وأن (ما) الغالب عليها أن تكون لغير العاقل سواء أكانت موصولة، أو شرطية، أو استفهامية.

وهذا الحكم باقٍ لهما في باب الحكاية(١).

ولكن تشبع الحركات في نون (من) حال الأفراد، " وتسكن قبل "تاء التأنيث" حال التثنية، وربما سكنت في الإفراد وحركت في التثنية(٢).

"تقول: منو، إذا قيل: جاءني رجل، ومنا، إذا قيل: رأيت رجلا، ومني، إذا قيل مررت برجل، ومنان ومنين، إذا قيل جاءني رجلان، ورأيت رجلين ومررت برجلين، ومنون، إذا قيل: جاءني مسلمون، أو رجال، أو قوم، وفي النصب والجر: منين، ومنة، إذا قيل جاءتني ضاربة، أو طالق، وكذا في النصب والجر، لا يختلف، ومنتان إذا قيل: جاءتني ضاربتان، أو طالقان، وفي النصب والجر: منتين، ومنات إذا قيل: جاءتني مسلمات، أو ضوارب، وكذا في النصب والجر، لا يختلف" (٣).

وإذا كان العلم مجهول العين، فإنه يحكى بلفظه عند الحجازيين، بشرط أن يكون العلم عاقلاً، فتقول لمن قال: "رأيت زيدا": مَن زيدا -بالنصب -و لمن قال: "مررت بعمرو": "من عمرو؟. ولا يحكى أعلام غير العاقل كلاحق و" شذ قَم ". (٤).

---

(١) انظر: ثمار الصناعة (١/ ٤٨٧)، والمطالع السعيدة (ص: ٢٥١).

(٢) انظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٨٥٧)، وتسهيل الفوائد (ص: ٢٤٨).

(٣) شرح الرضي (٣/ ٧١).

(٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٨٥٩)

## المبحث الثاني

## التفريق بين العاقل وغير العاقل في الجموع.

باب الجموع من أظهر الأبواب في التفرقة بين العاقل وغير العاقل، وقد مر فيما سبق أنه يجري التفرقة بين العاقل وغيره عند الجمع خاصة، ظهر ذلك في أبواب الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

وأن الجمع العاقل مذكراً ومؤنثًا إذا كان علمًا أو صفة يكون له جمع يخصه، وأما الجمع العاقل غير العلم ولا الصفة فيجري عليه الجمع بطريقتين، إما بجمع يخصه، أو بمعاملته معاملة المفردة المؤنثة.

وأما جمع غير العاقل، مذكراً ومؤنثًا فيعامل بطريقة واحدة، وهي معاملة المفردة المؤنثة باطراد.

ولهذا قد يكون من المستحسن أن ينظر إلى مسألة الجمع خاصة عند التفرقة بين العاقل وغيره.

ويظهر من هذا أن الجموع بأنواعها يجوز أن تعامل معاملة المفردة المؤنثة، إلا جمع المذكر السالم.

**المطلب الأول: جمع المذكر (السالم) أو الجمع على حد التثنية.**

ينظر إلى الجمع السالم على أنه أشرف من الجمع المؤنث السالم، ومن الجمع المكسر، كما يقول ابن الخشاب: " هذا الجمع في الأغلب، إنما يكون للمذكرين العاقلين، تمييزًا لهم وتفضيلاً، لئلا تبتذل أسماؤهم وتنتهك بالتكسير، وأن كسرت في بعض الاستعمال فلأنها أسماء كغيرها مما كسر "[1].

والمفرد يأتي من هذا الجمع عاقلاً وغير عاقل، وقياس هذا يقضي بأن الجمع منه يكون للعاقل

(١) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٦٣)

ولغير العاقل؛ لأنه يحافظ فيه على صورة مفرده، لكنه خالف القياس والمناسبة العقلية، فلم يأت في أكثره إلا من العاقل، أو ما نزل منزلته[١].

ويبدو أن السبب في هذا أنه لا يجمع عليه إلا العلم، أو الصفة، والأصل فيهما أن يكونا للعقلاء، فالجمع هنا مشاكل للمفرد في اعتبار العقل.

وهذا ما علل به ابن يعيش اختصاص هذا الجمع بالعلم والصفة، وغيره محمول عليه في هذه المسألة، بأن الحاجة غالبًا ما تكون ماسّة إلى الأعلام للإخبار عن كل شخص ممن يعقل بما له، أو عليه، من تبايُع ومُعامَلة وغيرِها، فروعي المحافظة على المفرد سالمًا بتصحيح ألفاظها لفرطِ اهتمامهم بها، فجعلوا لجمعها لفظًا يحفظ صيغتَها من التغيير والتكسير[٢].

وهذا الجمع يعرب بالواو وبالنون، ويبدو أن هذا مناسب لمجيئه من العقلاء فقط، فإن صفات هذه الجموع؛ جارية مجرى الأفعال، وتكون للعقلاء، يقول الرماني: " الصفة تشبه الفعل من وجوه كثيرة تقتضي أن تجري في ذلك مجراه، وجمع التكسير لا يكون في الفعل، ويكون فيه جمع السلامة "[٣].

وهذه الأفعال تجي بالواو وجوبًا وجوازاً، أما وجوبًا ففيما عادت إلى العلم، أو صفات العلم، وهذه تكون في العقلاء، فيقال: المحمدون قاموا، وقائمون، وأما جوازاً، ففي غير العلم وصفاته، فيقال: الرجال قاموا، وقامت، وقائمون، وقائمة، وفي هذا نوع من المشاكلة بين الفعل

---

(١) انظر: الأصول في النحو (١/ ٤٧)

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢١٤، ٢١٥)، وراجع: الأصول في النحو (٢/ ١٠١)، ونتائج الفكر في النحو (ص: ١١٦).

(٣)شرح الرماني على سيبويه (٦/ ٢٨٣٤)، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢١٤، ٢١٥).

وصفاته وجوبـًا وجوازاً، وظاهر أن الواو تأتي وجوبـًا في الفعل إذا كانت للعلم، لذا تأتي وجوبـًا مع صفات هذا الفعل، وتأتي جوازاً مع غير العلم، كما سبق.

وهي في الحالين الوجوب والجواز لا تكون إلا للعقلاء، أما غير العقلاء فيمتنع أن تعود عليه الواو، فلا يقال: الأحجار قاموا، كذلك لا يصـح أن يقال: الأحجار قائمون، بل يقال: الأحجار قائمة.

فثبت بهذا أن الواو تكون للعقلاء فقط، وأنها تكون للعقلاء وجوبـًا مع العلم وصـفاته، لذا اشـترط في الجمع المذكر السـالم العقل الذي يرفع بالواو، لأنه لا يكون إلا من العلم، أو من صفاته.

يقول ابن الخشـاب: " وتشـتمل الواو في الجمع على معان، منها أنها علامة الجمع، وحرف الإعراب، ودليل الرفع، وعلامة التذكير والعقل "[1].

وهذه المناسـبة متحققة دائمـًا بين الفعل وصـفاته في العلم وغير العلم، المذكر والمؤنث، العاقل وغير العاقل، فيقال في العلم المذكر: المحمدون قاموا وقائمون، لا غير، بالمشـاكلة بين الفعل وصفاته.

ويقال: في المذكر العاقل غير العلم: الرجال قاموا، وقامت، وقائمون، وقائمة، فلما كانت الواو غير واجبة في الفعل لم تكن واجبة في صفاته.

ويقال: في المذكر غير العاقل: الأحجار وقعت، وواقعة، وواقعات، بالتاء لا غير.

ويقال: في العلم المؤنث العاقل: الهندات قمن وقامت، وقائمات، وقائمة، بالتاء.

ويقال: في المؤنث غير العاقل: الأشجار وقعت، وواقعات وواقعة بالتاء أيضـًا.

فظهر من هذا أن الأفعال لا تعود بالواو إلا على العلم المذكر العاقل، فلذا لا يجمع العلم

---

(١) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٦٣).

المذكر العاقل إلا بالواو، وأما غيره فتارة يعود عليه الواو جوازاً، وتارة تعود عليه التاء وجوبـًا، فناسب أن يجمع الاسم بالتاء فيما عادت عليه من الأفعال بالتاء. ليكون الجمع في الأسماء مشاكلاً للضمير في الأفعال التي تعود عليها.

وقد يعترض على دعوى المشاكلة بأن الواو في جمع المذكر السالم ليست لازمة، فإنه يدخلها الياء في النصب والجر، وفي هذه الحال، فإنها لا توافق الواو في حال عودها ضميراً متصلاً، في نحو: إن المسلمين قاموا، فلم تحدث المشاكلة.

ويجاب عن هذا بأن الأهم في جمع المذكر هو الواو؛ لأنه يختص بالرفع، والرفع من العمد، بخلاف النصب والجر، فهما من الفضلات، ولذلك تجدهما قد اشتركا في علامة واحدة هنا، وهي الياء.

وهذا التفسير للجمع بالواو في المذكر السالم أرى أنه أقرب وأوجه من التفسير الذي قدمه ابن فضال بأن هذا الجمع يقل في الكلام لأنه يختص بمن يعقل، أو ما شبه به. والواو والياء ثقيلتان، فأرادوا أن يقل في كلامهم ما يستثقلون[١].

هذا عن الواو، فماذا عن النون اللاحقة لجمع المذكر السالم؟

يذكر النحويون أن النون علامة للجمع مع الواو والياء، ويبدو لي أن هذه النون ليست علامة جمع، بل هي علامة التمكن اللاحقة للاسم المفرد قبل أن يجمع، وبقيت معه بعد الجمع، فإنه يقال في المفرد: محمدُن، بنون تكتب تنوينـًا، فإذا ثني قيل: محمدان، وإذا جمع قيل: محمدون، وهنداتن، ببقاء هذه النون التي كانت في المفرد، لكنها تكتب نونـًا في المثنى وجمع المذكر السالم، وتبقى تنوينـًا في جمع المؤنث السالم.

---

(١)شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ص: ٥٩).

وقد حركت هذه النون في المثنى والجمع بينما هي ساكنة في المفرد فرقًا بينهما.

وبناء على هذا أرى أن التنوين اللاحق لجمع المؤنث السالم ليس تنوين المقابلة كما هو مشهور، بل هو تنوين التمكين اللاحق للمفرد قبل أن يجمع، وهذا التنوين لاحق للمثنى أيضًا ولاحق لجمع المذكر السالم كما سبق.

ومما يقوي هذا عندي أن التنوين في جمع المؤنث السالم يجري عليه حركات الإعراب، بينما في جمع المذكر السالم الأصل فيه أن يكون مفتوحًا، فليس ذاك في مقابلة هذا.

إذن قد ظهر أن الأصل في جمع المذكر السالم أنه يكون في جمع العقلاء من الأعلام وصفاتهم، وقد وضح النحويون أن هذا الجمع قد يجري فيما تنزل منزلة العقلاء، أو فيما اجتمع فيه العاقل وغيره، وغلب فيه العاقل، وسموا هذا بالملحق بالجمع، ولم يجعلوه جمعًا أصيلا، كما في قوله تعالى: {وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ}(١).

يقول سيبويه: " فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسجود "(٢). ويقول الإمام عبد القاهر: " وقد يأتي الواو والنون على الاستعارة كقوله تعالى -(كل في فلك يسبحون) و(رأيتهم لي ساجدين) و(قالتا: آتينا طائعين)، وذلك أن هذه الأفعال لما كانت من خصائص ما يعقل ثم أسندت الى النجوم. وما أشبهها حتى كأنها تعقل أجرى عليها الواو والنون كما يجري على ما يعقل "(٣).

---

(١)من سورة [يوسف: ٤].

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٤٧)، وانظر: المقتضب (٢/ ٥٠٦).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٢٠٠)، وراجع: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٩٢١)، وكشف المشكل في النحو (ص: ٦٢)، وحاشية ابن حمدون على المكودي (ص: ٦٣).

و مما جمع من غير العاقل بالواو نحو: (أعوج)، و(لاحق) و(شدقم)، و(سكاب)، و(عليان)، و(ضـــمران)، فإنها تتنزل منزلة العاقل، فلهذا جاز جمعها بالواو والنون، يقول ابن الأثير: " ومنها: ما لا يقتنى ولا يتّخذ ولا يؤلف، سموه بأعلام يفرقون بها بين الأجناس -كما سبق -نحو أسامة، وثعالة، لا أنها كالأعلام الواقعة على آحاد الأناسيّ "[١].

وكذلك جمع (أرض) فقيل: (أرَضـــون) بفتح الراء، يقول الإمام عبد القاهر: " حركوا الراء بالفتح لئلا يجري مجرى ما يعقل على كل حال، ويكون تنبيهًا على أن الأصل أرضات "[٢].

قد جمع هذا الجمع كلمات أخر، لكن ما يهمنا منها ما كان منها لغير العاقل، وهذه وتلك قد تكون من بقايا اللغات السامية.

فعند المقارنة بين العربية وأخواتها الساميات يلاحظ أن العربية فقط هي من خصت جمع المذكر السالم باشتراط العقل، فاللغة النبطية على سبيل المثال كما يقول يحيى عبابنة: ((قد ســارت في طريق المجموعة الغربيّة الشــماليّة (الكنعانيّة والعبريّة والســريانيّة وغيرها من اللّهجات)، وذلك أنَّها تصوغ هذا الجمع بإضافة (كذا) اللاّحقة (yn) إلى (كذا) آخر الاسم، ولم تضع شروطًا شكليّة، أو دلاليّة لصياغته، فهي تصوغه من الأعلام والصفات، للعاقل وغير العاقل))، ومن أمثلته: dmyn< بمعنى: آدميون، وlmyn<، أي: عالمين[٣].

وهذا يدلّ على الدرجة الكبيرة من التطوّر وتكامل النظام اللُّغويّ التي وصلت إليها العربيّة، خلافًا لما وجدناه في اللُّغات الساميّة الأخرى التي تجيز جمع المذكّر السالم للعقلاء

(١) البديع في علم العربية (٢/ ٣٣).

(٢)المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ١٩٦).

(٣) يُنْظَر: اللُّغة النبطيّة، ، (د. سليمان بن عبد الرحمن الذييب)ص) ص: ٢٤٧.

ولغير العقلاء.

بينما في العربية نجدها قد التزمت جمع التصحيح المذكر علامتي السامية الأصل الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي الجر والنصب مثل: قصّاب يجمع على قصّابون في حالة الرفع، وقصابين في حالتي الجر والنصب مع بقاء مفرده سالماً من التغيير. والتزامُ جمع المذكر الواو والنون) (، أو الياء والنون فيه إشارة الى حداثته مقارنة مع جمع التكسير، لانّ فيه اشارة الى أنّ اللغة قد بدأت مرحلة جديدة متمثلة بخضوعها للقواعد المقرّة ومتجاوزة مرحلة الشذوذ وتعدد الألسنة، وما يؤيد صحة هذه المسألة ما اتسَمَت بها لغة سامية أخرى وهي العبرية من اطراد الجمع فيها بالياء والميم، وهذه اللاحقة تعادل الياء والنون في العربية(١).

وجمع التصحيح المذكر خاص بالعاقل لكنه قد شاع – في بداية مرحلة استعماله – في أصول. غير عاقلة – لعدم استقرار الأصول التي سارت عليها اللغة – منها ألفاظ العقود فضلاً عن ألفاظ عدها النحاة ملحقة بها، وهي: أهلون، عالمون، أرضون، ومنها كلمات ثنائية الأصل نحو: سنون، وبنون وعضون، وقلون.. ) (٢).

(١) فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، ص: ١١١.

(٢) انظر: فقه اللغة المقارن: ١١٢.

**المطلب الثاني: الجمع بالألف والتاء.**

يجمع بالألف والتاء أشياء[١]:.

الكلمة المفردة المؤنثة، وهي تكون بالتاء وبغير التاء، فإن كانت بالتاء جمعت بالألف والتاء سواء أكانت لعاقل، أو لغير عاقل، مثل: فاطمة: فاطمات، في العاقل وشجرة: شجرات في غير العاقل.

وإن كانت بغير التاء لم تجمع بالألف والتاء إلا بشرطين[٢].

أحدهما: أن يكون علمًا. والثاني: أن يكون عاقلا، نحو: هند وزينب.

وكذلك يجمع بالألف والتاء كل غير عاقل من المفرد المذكر مثل: حيوان، وحيوانات.

ومُصَغَّر ما لا يعقل، نحو: جُبَيْل: جُبَيْلات، ودُرَيْهِم: دُرَيْهِمَات[٣].

تقول في دراهم: دريهمات ودنانير: دئينيرات وفي مساجد مسيجدات، وذلك أن هذه الأسماء لما كانت معلقة على غير ما يعقل كان جمعها بالألف والتاء الذي لا يختص بما يعقل (أولى من جمعها بالواو والنون الذي هو من أعلام من يعقل)، ووَصْف ما لا يعقل، نحو قوله تعالى: {أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ}[٤]،. وجبال شاهقات راسيات[٥].

والجمع الذي لا تكسير له سواء كان للمذكر، أو للمؤنث من العقلاء وغيرهم كرجال

---

(١) انظر: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٩٢٥)، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر (ص: ٩٧).

(٢)الملخص لابن أبي الربيع (١/ ١٢١، ١٢٢).

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٠٢)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/ ١٠٤٠)، والنكت الحسان. أبو حيان (ص: ١٩٦)، وحاشية الخضري (١/ ٨١).

(٤) من سورة [البقرة: ٢٠٣].

(٥) انظر: شرح المقدمة الكافية (٢/ ٨٠٨)، وشرح اللؤلؤة في علم العربية (ص: ٨٤).

وعجائز وبيوت بخلاف أكلب، فإنه لا يقال فيه أكلبات لمجيء تكسيره على أكالب[١].

وما صُدِّرَ بـ(ابن، أو ذي) من الأسماء غير العاقلة حيث تُجمع صدورها نحو: ابن آوى: بنات آوى، ذو القرون: ذوات القرون[٢].

ولا يجمع بالألف والتاء ما لا يجمع مذكره بالواو والنون، حتى لا يمتاز الفرع على الأصل[٣].

و كذلك لا يجمع بالألف والتاء كل اسم خماسي له جمع تكسير، فإن لم يسمع له جمع، نحو: حمّام: حمّامات، اصطبل: اصطبلات[٤].

و الأصل في الاسم الخماسي أن يجمع بالألف والتاء، وقد يجمع تكسيراً، يقول الشاطبي: "وليس من شأن العرب جمع الخماسي الأصول بغير الألف والتاء ولا يكادون يقولون سفارج"[٥].

**جمع المذكر غير العاقل بالألف والتاء.**

يكاد النحويون يتفقون على أن المذكر غير العاقل إذا كان اسمًا خماسيًا لا يجمع بالألف والتاء، إلا إذا لم يُسمع له عن العرب جمع تكسير نحو: حمّام: حمّامات، اصطبل: اصطبلات[٦].

---

(١) انظر: عنقود الزواهر في الصرف (١/ ٤١٦)

(٢) انظر: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٩٢٥)، والفاخر (ص: ٨٩٩).

(٣) انظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (ص: ٩٧).

(٤) انظر: الملخص لابن أبي الربيع (١/ ١٢٢).

(٥) المقاصد الشافية (٨/ ٣٣٥).

(٦) انظر: النكت الحسان. أبو حيان (ص: ١٩٦)، والمقاصد الشافية (٨/ ٣٣٥)، ومنهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ٢ (٢/ ٥٩٥)، وعنقود الزواهر في الصرف (١/ ٤١٦).

وقد ذكر السرمري أن الجمع بالألف والتاء" يؤخذ سماعًا ولا يقاس عليه "[١].

والأصل أن يجمع المذكر غير العاقل جمع تكسير، فيقال في جمع (قمر): (أقمار).

فإذا لم يسمع له جمع تكسير جمع بالألف والتاء [٢]، و قد ورد منه عدة كلمات، قال سيبويه:" وذلك قولهم: (سرادقاتٌ) و(حمَّامَاتٌ) و(إواناتٌ) ومنه قولهم: (جملٌ سبحل) و(جمالٌ سبحلاتٌ) و(ربحلاتٌ) و(جمالٌ سبطراتٌ) وقالوا: (جوالقٌ) و(جواليق) فلم يقولوا: (جوالقاتٌ) حين قالوا: (جواليقٌ) "[٣].

وقد اتفق على هذا أكثر النحاة [٤] وخالفهم فيها قطرب وابن الأنباري، فقد ذهب قطرب إلى أن الجمع، وإن سمع له تكسير، فهو صحيح، غير أنه قليل، فقد نقل عنه صاحب المصباح ما يفيد الجواز، حتى مع ما سمع له تكسير، قال: " "وليسَ مِن هذا الجَمْعِ شيءٌ مُذَكَّراً كانَ، أو مؤنثًا من غير الآدمِيِّن يمنعُ من الجمعِ بالتاءِ أنْ تقولَ: مَضَتْ ثلاثة. شياراتٍ وثلاثة أَهْوِناتٍ مع قِلَّتِهِ، كقول الناس: حَمَّامٌ وحَمَّاماتٌ، ومُصَلًّى ومُصَلِّيَاتٌ. وقالَ أبو النَّجْمِ[٥]:

(لَقَدْ نَزَلْنا خَيْرَ مَنْزِلاتِ)

(بَيْنَ الحُمَيْراتِ المُبارَكاتِ)" [٦].

وقال ابن الأنباري: "واعلم أن جمع غير الناس بمنزلة جمعِ الناس. تقول من ذلك: منزل

---

(١)شرح اللؤلؤة في علم العربية (ص: ٨٤).

(٢) انظر: المفصل صـ٢٤٤، ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٨٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٠٧.

(٣) كتاب سيبويه ٣ / ٦١٥.

(٤)شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ١/ ٤٨٤.

(٥) الرجز لأبي النجم في(ديوانه، ص: ١٠٥)، وهو في المذكر والمؤنث، للأنباري(٢/ ١٣٦)

(٦) الأزمنة وتلبية الجاهلية (ص: ٣٧)..

ومنزلات، ومصلى ومصليات. قال أبو النجمِ:

لقد نزلنا خير منزلاتِ بين الحميرات المباركات

ويفسر الفيومي كلامه" أي أن جمعك ما لا يعقل يكون بالألف والتاء، كجمع الاسم المؤنث فمنزل على منزلات ومصلى على مصليات "[١].

وجمع الاسم المذكر غير العاقل بالألف والتاء شائع كثير في العربية المعاصرة، وقد بحث مجمع اللغة العربية هذه المسألة، وذهب الأستاذ عباس حسن إلى أن الكلمات الشائعة في الاستعمال يجاز منها ماله سبب يجيره، ومن الأسباب أن تكون الكلمة مسموعة، أو أن لها مفرداً فيه التاء مثل: سمامة، أو أن فيها معنى الوصفية مثل: حسام، أو أنها تخضع لأحد الضوابط العامة مثل معاشات فيمكن اعتبارها جمع معاشة على وزن مفعلة ومثل حسابات فيمكن اعتبارها جمع حسابة مصدر حاسب بزيادة التاء للمرة[٢].

أما لجنة الأصول بالمجمع، فقد انقسمت إلى فريقين، الفريق الأول، وهو فريق الأغلبية أجاز هذا. الجمع من غير شرط [٣]، أخذاً بآراء بعض العلماء في جوازها، وائتناساً بما ورد من شواهد لها في القديم، وتيسيراً لأوضاع اللغة على المحدثين، واستجابة لحاجات التعبير العلمي والحضاري.

والفريق الثاني وافق على بعض تلك الجموع الشائعة في الاستعمال الحديث، على أساس أنها جموع قياسية، لمفردات بتاء التأنيث، أو بتاء المرة، أو على أساس لمح الوصفية (لغير العاقل) في

(١) المذكر والمؤنث (٢/ ١٣٦) وراجع: المصباح المنير ١ / ٣٧.

(٢) انظر: في أصول اللغة – (٢/ ٦٠).

(٣) انظر: في أصول اللغة (٢/ ٦٢).

بعض مفرداتها.

وهذه الجموع هي" (قرارات ـ بيانات. -عطاءات -نشاطات -جوابات -جوازات -بلاغات ــ ضمانات قطاعات -صمامات -خطابات -حسابات -صراعات -خلافات ــ لقاءات نزاعات شعارات -مجالات. معاشات -قطارات) "[١].

و ذلك؛ لأنها كسبت إقرارًا ضمنيًا عامًا، وأصبحت عناصر ليس من اليسير الاستغناء عنها، أو استبدال غيرها بها.

وعلى هذا جَمَع المتأخرون: بَدَل (بمعنى عِوَض)، تيّار، جماد، خُرَاج، سرطان، طاس، عيار، مُتَّكَأ (متكآت) نموذج... (وأضاف المحْدَثون: خِيار، صادّ (حيوي)، صادر، وارد، عَقَار).

ومما جُمع حديثًا بالألف والتاء من الأسماء[٢] المُعَرَّبة: إلكترون، بروتون، نترون، فوتون، هرمون، باص، بالون، صالون!، فيتامين، رادار، استديو، نترينو سيناريو، بيانو، شاليه... وفي الكيمياء: أَلدِهِيْد، أمِيْد، أَمِيْن.

وهناك أسماء آلة قياس جمعها التكسير، ومع ذلك يجمعها بعض المحدثين بالألف والتاء، نحو: مِقَصّ (مَقاصّ) مِقصّات -مِفكّ (مَفاكّ) مِفكات -مِشدّ (مَشادّ) مِشَدات....

**المطلب الثالث: جمع التكسير.**

مفهوم الجمع في العربية واسع ومتشعب، ذلك أنه يتنوع باعتبارات مختلفة، فمنه ما يدل على الجمع بلفظ المفرد، وهو اسم الجنس، واسم الجمع، ومنه جمع يحافظ فيه على صورة المفرد، وهو، إما خاص بالمذكر، أو خاص بالمؤنث، ويكونان للعاقل إذا كان علمًا، أو صفة، أما إذا لم

---

(١) انظر: في أصول اللغة (٢/ ٧٠).

(٢) انظر: نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، مكي الحسني، ص: ٧٩، ٨٠).

يكن علمًا، أو صفة، فإن الجمع السالم للمذكر يمتنع منه، ويجمع حينئذ بالألف والتاء، أو يجمع تكسيراً[١].

أما تسميته جمع تكسير، فقد قال أبو علي الفارسي: " على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها؛ لأن تكسيرها، إنما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قبلُ، فلما أُزيل النظم، وفُكَّ النَّضد في هذا الجمع أيضًا عما كان عليه واحده، سموه تكسيرًا[٢].

وجمع التكسير مما تتميز به العربية، يقول الإمام عبد القاهر: "باب التكسير يدل على سعة هذه اللغة وتقدمها على غيرها؛ لأنه لا يوجد نظيره في سائر اللغات، وليس فيها أيضًا الفصل بين ما يعقل ومالا يعقل في الجمع، والضمائر نحو: ذهبوا والجمال ذهبت وغير ذلك مما يكشف عنه التأمل" [٣].

وأبرز ما تنبني عليه الأحكام في الجمع المكسر أمران، الأول: أنه يعامل معامل المفردة المؤنثة؛ لأنه على التأويل بـ (جماعة).

الأمر الثاني: أن الأصل فيه أنه يكون في الأسماء، ويقل في الصفات[٤].

**الأمر الأول: معاملة التكسير معاملة المفردة المؤنثة.**

يقول السيرافي: "اعلم أن الجموع المكسرة مؤنثة كلها يستوي في حكم اللفظ جميع المؤنث والمذكر وما يعقل وما لا يعقل. وحكم اللفظ في تأنيثها حكم تأنيث الموات، تقول: رجل، وهي

(١) انظر: شرح الرماني على سيبويه (٥/ ٢٤١٣)

(٢) المقتصد في شرح التكملة (٢/ ٨١٢)، وانظر: ثمار الصناعة (١/ ٢٢٧).

(٣) المقتصد في شرح التكملة (٢/ ٩٩٤).

(٤) الكافي في الإفصاح، لابن أبي الربيع (٢/ ٢٧٨، ٢٧٩).

الرجال، وجمل، وهي الجمال، وعير، وهي الأعيار، فجرت هذه كلها مجرى هذه الجذوع؛ لأنه قد خرج عن الواحد الأول الأمكن الذي يقع بالخلقة فيه الفرق بين المؤنث والمذكر، وأجري كله مجرى الموات" (١).

ولهذا يعامل معاملة المفردة المؤنثة جوازاً، أو وجوبـًا، بناء على أن الجمع عاقل، أو غير عاقل، فما كان منه لعاقل مذكر، أو مؤنث فيعامل معاملة المفردة المؤنثة جوازاً، وما كان منه لغير العاقل فيعامل معاملة المفردة المؤنثة وجوبـًا، وهذا يظهر أثره في عود الضمير على جمع التكسير، فإذا كان الجمع فيما لا يعقل، وهو، إما مذكر، أو مؤنث فيختلف حاله بحسب دلالة الجمع على القلة، أو الكثرة، فإن كان الجمع كثيراً، فالأولى عود الضمير مفرداً مؤنثـًا، فيقال: السيوف قطعت، وإن كان الجمع قليلاً، فالأولى إلحاق ضمير الجمع المؤنث، فيقال: الأسياف قطعن، ولذلك يقولون: لثلاث خلون، وهكذا إلى العشرة. فإذا جاوزوا العشرة قالوا: لإحدى عشرة ليلة خلت ولا يقولون: خلون(٢).

ويعلل الفراء سر التفرقة هنا بين الكثرة والقلة بالمشاكلة، فكما خالفوا بين العدد وتمييزه فجعلوا تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة جمعـًا، وجعلوا مميز الأعداد من أحد عشر حتى تسعة عشر مفردًا، كذلك فعلوا هنا، فعومل جمع الكثرة معاملة المفردة المؤنثة، وعومل جمع القلة معاملة الجمع المؤنث(٣).

وهذا سارٍ أيضـًا عند التوكيد بـ (كل) فينظر فيه، فإذا كان المؤكد عاقلاً مؤنثـًا، فالأولى مع

---

(١) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٧٠).

(٢) انظر: شرح الجمل في النحو لعبد القاهر (ص: ٢٩٤)، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/ ٨٠٩).

(٣) ا انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣٥)، وراجع: البرهان في علوم القرآن (٤/ ٢٢، ٢٣).

الكثرة أن يعود الضمير مفرداً مؤنثًا، والأولى مع القلة أن يعود الضمير مجموعًا.

وإذا كان المؤكد غير عاقل، وهو مؤنث، فلا يجوز فيه إلا عود الضمير عليه مفرداً مؤنثًا، فيقال: الأحجار كلها، والأشجار كلها[١].

وأما إن كان المؤكد عاقلاً مذكراً فالأولى فيه المطابقة، فيقال: جاء الرجال كلهم، ويجوز أن يعود الضمير مفرداً مؤنثًا، فيقال: (جاء الرجال كلها)، على تأويله بالجماعة.

وإذا كان المؤكد غير عاقل، وهو مذكر فيجوز فصيحًا كلهن وكلها، ويجوز قليلاً: كله وبابه الشعر[٢].

وعند توكيد ذو الأجزاء ينظر إن كان لعاقل، أو لغيره، فإن كان ممن يعقل أكد بكل، لا بأجمع، فلا تقول: ضربت زيدا أجمع. وإن كان مما لا يعقل وكد بهما[٣]..

وعند تقوية التوكيد ينظر هل هو لمؤنث، أو لمذكر، وهل هو لعاقل، أو لغير عاقل، يقال في توكيد المؤنث العاقل: (رأيت الهندات كلها جمعاء كتعاء بصعاء)، على التأويل بالجماعة.

وإذا كانت التقوية لمذكر عاقل، فيقال فيه مثل السابق إلا أنه قليل، فيقال: جاءني الرجال كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء على التأويل بالجماعة كما سبق[٤].

هذا في الجمع المكسر، أما إذا كان جمعًا مذكراً سالمًا وأريد تقوية توكيده، فهو أقل من سابقه، فلا يقال إلا قليلاً: جاءني الزيدون كلها جمعاء كتعاء بصعاء.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل (١٢/ ١٨٥).

(٢) انظر: المرجع السابق (١٢/ ١٨٦).

(٣) انظر: المرجع السابق (١٢/ ١٧٩).

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية (٢/ ٦٨٢وانظر: الصفوة الصفية (٢/ ٧٣٣).

ومعاملة جمع التكسير معاملة المفردة المؤنثة يظهر أيضـاً في صفته، فهو إذا كان لمذكر عاقل، فيجوز أن يكون نعته مفرداً وأن يكون جمعـاً، فيقال: "سيوف باترة وسيوف باترات[١].

لكن الوصـف بالتاء المفردة أولى إذا كانت أفراد الموصـوف مذكرة، أما إذا كانت أفراد الموصوف مؤنثة فالوصف بالتاء المفردة، أو بالجمع سيان كما يقول الخوارزمي[٢].

ومنه قوله تعالى: أَيَّامـاً مَعْدُودَةَ[٣]، وقوله: " فِيها سُرُرٌ مَرْفُوعَة* وأَكْوابٌ مَوْضُوعَة* ونَمارِقُ مَصْفُوفَة* وزَرابِيُّ مَبْثُوثَة[٤].

وأما إن كان لغير عاقل فينظر فيه كما سـبق إلى إرادة القلة، أو الكثرة، فإن أريد القلة جيء بالوصف بالتاء المجموعة، وإن أريد بها الكثرة جيء بها مفردة.

وقد جاء في القرآن: {وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَة}[٥]. فجاء الوصـف (مطهرة) مفردة للدلالة على الكثرة، كما نبه عليه أبو حيان[٦].

**وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء.**

سـبق أن غير العاقل سـواء أكان مذكراً أم مؤنثـاً يجوز في وصـفه أن يعامل معاملة المفردة المؤنثة، أو الجمع المؤنث، فيقال: الأشـجار المثمرة، أو المثمرات. بصـفة مفردة مؤنثة بالتاء، أو بجمع مؤنث بالألف والتاء.

---

(١) التخمير ٢/ ٣٩٥، والنحو الوافي ٣/ ٤٤٨.

(٢) انظر: التخمير للخوارزمي (٢/ ٣٩٥)،و البرهان للزركشي(٤/ ٢١)،ومعاني النحو (١/ ٦٦).

(٣) (البقرة: ٨٠)

(٤) (الغاشية ١٣ – ١٦).

(٥) آل عمران: ١٥.

(٦) البحر المحيط (١/ ١٨٩).

فهل يجوز أن يوصف بمفردة مؤنثة بغير التاء، فيجيء المفرد مؤنثًا بالألف المقصورة، أو بالألف الممدودة، على صيغتي (فعلى وفعلاء)، للمفردة المؤنثة؟، فيقال: الأشجار الخضراء؟

المعروف أن الوصف بالمفرد المؤنث بالصيغة قليل، والمراد من المؤنث بالصيغة: ما كانت علامة تأنيثه ألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة، وقد ورد الوصف بالألف المقصورة، قال أبو البقاء في "الكليات": "والْجمع المكسر لغير الْعَاقِل يجوز أَن يُوصف بِمَا يُوصف بِهِ الْمُؤَنَّث نَحْو: {مآرب أُخْرَى}[1] وهُوَ قَلِيل" [2].

فهل يجوز قياسًا أن يوصف بالألف التأنيث الممدودة، وإن لم يرد بها السماع. أجاز الشيخ الخضر حسين الوصف هنا بفعلاء، فيقال: الأشجار الخضراء، كما يقال الأشجار الخضر[3].

كما أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن يوصف غير العاقل بصيغة "فعلاء" إلى جانب الصّيغ الأخرى التي يستسيغها الذوق العربي[4].

**الأمر الثاني: الأصل في التكسير أن يكون في الأسماء، ويقل في الصفات.**

إذا دخل الاسم معنى الوصف، فإنه يعامل معاملته، وذلك متحقق عند تصغيره، فينظر فيه هل هو لعاقل، أو لغير عاقل، فإن كان لعاقل فيرد إلى الجمع السالم منه، لأن الأصل في الصفة أن تجمع جمعًا سالمًا، سواء أكان لمؤنث، أو مذكر فتقول في مثل قوم ضراب: ضويربون، وفي مثل:

---

(١) طه: من الآية: ١٨].

(٢) الكليات (ص: ٣٣٣).

(٣) انظر: وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، الشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٧/ ٢٥٤- ٢٥٦، سنة ١٩٥٣، وموسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين (٦/ ٢/ ٣٨)

(٤) المعجم المفصل في الصرف (ص: ٥٨٠)، صدر في الجلسة الحادية عشرة من الدورة الرابعة عشرة. وراجع القرار السابق في: معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار عمر (٢/ ١٠٠٧).

الفواطم، فويطمات؛ لأنه جمع قلة.

أما إذا كان لغير عاقل، وله جمعان قليل وكثير، مثل: فلوس وأفلس وجبال وأجبال فيرد إلى القلة، فيقال: فويلس، وجوييل.

وأما إن كان جمعه في القلة والكثرة سواء مثل: دراهم قليلة وكثيرة فيجمع بالألف والتاء، ثم يصغر، فيقال: دريهمات(١).

**جمع الصفة جمع تكسير.**

وأما إذا جمعت الصفة جمع تكسير، فهذا على خلاف الأصل؛ لأن الأصل في الجمع السالم أن يكون للصفة، كما أن الأصل في التكسير أن يكون للاسم، (٢). وحينئذٍ تختص بوزن في الجمع المكسر للفرق بين المؤنث والمذكر(٣).

ولكن هذا قليل، يقول المبرد: "اعلم أنّ ما كان من ذلك لآدميّين، فغير ممتنع من الواو والنون. لو سمّيت رجلا" حاتمًا"، أو" عاصمًا"، لقلت: " حاتمون"، و"عاصمون"، وإن شئت قلت: " حواتم "و" عواصم "لأنّه ليس بنعت؛ فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنّثه، ولكنّه اسم. فحكمه حكم الأسماء التي على أربعة أحرف" (٤).

---

(١) انظر: كشف المشكل في النحو (ص: ٢٤٠)، وراجع: المقتصد في شرح التكملة (٣/ ١٠٣٩، ١٠٤٠)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ١٣٥)، والفاخر (١/ ٩٧)، (٢/ ٩٠٦)، ونتائج التحصيل (١/ ٤٠٧).

(٢)شرح الرماني على سيبويه (٦/ ٢٢٧)، وراجع: المرتجل لابن الخشاب (ص: ٦٣).

(٣) المقتضب (٢/ ٥٠٦)، وراجع: علل التثنية، لابن جني (ص: ٧١).

(٤) المقتضب (٢/ ٥٠٦)، وراجع: علل التثنية، لابن جني (ص: ٧١).

**التفرقة بين العاقل وغير العاقل في جمع الصفات.**

**أولاً: الجمع على (فَعْل).**

إذا كان الاسم الثلاثي صفة على (فَعْل) فإما أن تكون لعاقل، أو لغير عاقل، فإن كانت لعاقل، وهو مذكر فتجمع في القليل بالواو والنون نحو قولك: صَعَبٌ وصَعْبُونَ، وفي النصب والخفض: الصَعْبِين، وجَعْدٌ وجَعْدونَ وجَعْدينَ، وقد تجمع في الكثير على فِعال نحو جِعاد وصِعاب.

وأما إذا كانت لمؤنث، فلا تجمع إلا بالألف والتاء، نحو عَبْلَة لضَخْمة وحَذِرَة ويَقُظَة؛ فإنها تجمع على عَبْلات وحَذِرات ويَقُظات.

فإن كانت لغير العاقل كُسِّر على (فِعَال) في القليل والكثير نحو: (جَدْلٌ وجِدالٌ)، وقد يُجمع على فُعول قالوا: كَهْلٌ وكُهولٌ وفَسْلٌ وفسولٌ، وقد يجمع على فُعْل قالوا: ثَطّ وثُطَّ وكثّ وسَهم[1].

وإذا استعملت هذه الصفات استعمال الأسماء، فقد تجمع جمعها نحو عبد قالوا في قليله أعبُد كما قالوا أكلبُ، وقالوا: عَبِيد كما قالوا: كَليب.

**ثانياً: جمع الصفة التي على وزن (فاعل).**

سبق أن العرب فرقت بين المذكر والمؤنث العاقل وغير العاقل في جمع المذكر السالم، إذ خصت العلم، أو الوصف العاقل بجمعه بالواو والنون، بينما جعلت غير العاقل والمؤنث جمعهما بالألف والتاء، أو الجمع الكسر، وعللوه هناك بالتفريق بين المذكر والمؤنث.

وهذا أصل عندهم؛ "لأن الجمع هنا على فواعل للفرق بين جمع المذكر وجمع المؤنث، فخصوا المؤنث بفواعِلَ، ولم يجمعوا المذكَّرَ عليه، وخصُّوا المذكَّرَ بفُعَّلٍ وفُعَّالٍ... ولم يجمعوا

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٢٧) وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (٢/ ٥٢٤)، وشرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (١/ ٤٤٥).

المؤنث عليه إلا قليلاً، كقولهم: نائمة ونُوَّمٌ، وزائرة وزُوَّرٌ" [١].

ويلاحظ أن العرب جمعت ما كان وصفًا على فاعل بالطريقتين، فقالت في (قاضٍ): (قاضون)، و(قضاة).

وقد اختلفت طريقة الجمع الذي بهذه الصفة جمع تكسير بحسب العقل وفقد العقل، وبحسب صحة اللام واعتلالها.

فكان، لهذا الجمع ثلاث صيغ، وهي (فُعلة)، و(فَعلة) و(فواعل).

أما فُعْلَة بضم الفاء وفتح العين فهُو مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ وصفٍ، على فاعلٍ، معتلِّ اللامِ لمذكَّرٍ عاقلٍ، كرامٍ ورُمَاة، وقَاضٍ، وقُضَاة[٢].

ويقل فيما لا يعقل كباز وبزاة، وفي صحيح اللام كهادر وهذرة، والهادر: الرجل الذي لا يعتد به.

وأما فَعَلَة بفتح الفاء وفتح العين، فهو مُطَّرِدٌ في وصفٍ على فاعلٍ صحيحِ اللامِ لمذكَّرٍ عاقلٍ نحو: كامِلٍ وكَمَلَة وسَاحِرٍ وسَحَرَة [١]، ويقل في لا يعقل كناعق ونعقة، وفي غير فاعل نحو: سيد وسَادَة وخبيث وخَبَثة.

وواضح أن هذين الجمعين متقاربين في المفرد فكلاهما على (فاعل) للمذكر العاقل، فلما تقاربا في الإفراد تقاربا في الجمع، مع اختلاف حركة الفاء فقط، والفرق بينهما هو في صحة اللام في (فَعلة)، واعتلالها في (فُعلة).

وأما ما كان على "فعيل" صفة لمذكر عاقل بمعنى "فاعل" غير مضاف ولا معتل اللام فإنه

---

(١) المقاصد الشافية (٧/ ١٨٠)، بتصرف يسير.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد (ص: ٢٧٥). واللمحة في شرح الملحة (١/ ٢١٤)، وإرشاد السالك (٢/ ٩٠٤)، والفاخر (ص: ٨٩٠)، وحاشية ابن حمدون على المكودي (ص: ٦٨٨)

يأتي على وزن (فُعلاء) كـ "ظريف" و"ظرفاء" و"كريم" و"كرماء" [١].

وليس فعلاء في فاعل قياساً مستمراً.

**جمع فاعل لغير صفة المذكر العاقل جمع تكسير.**

ذكر النحاة أنه لا يجمع على صيغة (فواعل) إلا ما كان صفة المؤنث نحو: (كاتبة)، فيقال فيها: (كواتب)، أو اسماً لمؤنث نحو (حائض) و(حوائض)، أو صفة لمذكر، أو لمؤنث غير عاقل نحو: (صاهل) و(شاهق)، أو كان اسماً على وزن (فوْعَل)، نحو: (جوهر)، أو (فوْعَلة) نحو: (صومعة)، أو على (فاعل) مثل: (خاتم)[٢].

وما جاء بخلاف ما ذكروا حكموا عليه بالضرورة إذا كان في الشعر، أو حكموا عليه بالشذوذ في غير ذلك، وتأولوه، ومن هذا جمع (ناكس) على (نواكس) في قول الشاعر:.

وَإِذا الرِجالُ رَأَوا يَزيدَ رَأَيتَهُم خُضُعَ الرقاب نَواكِسَ الأَبصارِ[٣].

فقد حكموا عليه بالضرورة[٤]. وقد جاء من العاقل المذكر على (فواعل) كلمات كثيرة، جعلت نفراً من النحاة، يجيزونها، منهم الأصمعي؛ إذ أجازه حملاً للصفة على الاسم[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٦١)، وراجع: التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٦٩)، وحاشية ابن حمدون على المكودي (ص: ٦٩٤)، وحاشية الخضري (٢/ ٨٣١)، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (/ ٥٦٨).

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٢، ٦٣٣، والمقتضب ١/ ٢٥٨، والتبصرة والتذكرة (٢/ ٦٧٠)، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر (٢/ ٤١١)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/ ٩٥٤)، والنكت الحسان. أبو حيان (ص: ٢١١) ومجموعة الشافية (١/ ٥٢٩)، وفي أصول اللغة –(٢/ ٤٧).

(٣) البيت من الكامل، لـ الفرزدق في ديوانه ١ / ٤٩٦، وهو في الكتاب ٣/ ٦٣٣، والمقتضب١/ ٢٥٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٣، والمقتضب ١/ ٢٥٩، وموارد البصائر، صـ ٤٥٥.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب، ج٢، ٢٠٨.

وقد تيسر لبعض الباحثين المعاصرين أن يجد في الكلام الفصيح الذي يحتج به ما يزيد على اثنين وأربعين جمعًا (لفاعل) وصفًا لمذكر عاقل على (فواعل)[١]، ويبدو أن كثرة هذا الجمع دفعت المجمع اللغوي القاهري الى القول بقياسيته في قراره الصادر في دورة عام (١٩٧٣) جاء فيه: ((لا مانع من جمع (فاعل) وصفًا لمذكر عاقل على (فواعل) نحو باسل وبواسل، وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة في فصيح الكلام))[٢].

ومن ثم يمكن القول إن هذا الجمع بهذه الصفة جائز، وإن كان قليلاً، وقد تشبه الصفة بالاسم فتجمع هذا الجمع كما قال الأصمعي[٣].

**جمع الاسم المنسوب الزائد على ثلاثة أحرف.**

من طرق جمع التكسير أن يكسر الاسم الذي آخره يائي النسب، ويستعمل استعمال الأسماء لا الصفات، وهو زائد عن ثلاثة أحرف، وهو، إما أن يكون للعقلاء، أو لغيرهم، فإن كان للعقلاء حذف منه الياءان معًا، وكسر الباقي من الاسم، كالمسامعة في تكسير: مسمعي والأشاعرة في تكسير: أشعري، والمهالبة في مهلبي.

وإن لم يكن للعقلاء لم يكسر هذا التكسير من حيث انه جعل كالعلامة لهم يخصهم، فلا يبقى إلا التصحيح بجمعه بالألف واللام[٤].

---

(١) ينظر: في أصول اللغة، (٢/ ٤٩، والفيصل في ألوان الجموع، ٧٦-٧٩، وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، ٥٧، والنحو الوافي، ج٤، هامش ٦٥٥.

(٢) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، صـ٧٨.

(٣) انظر رأي الأصمعي في: الارتشاف ١/ ٤٥١.

(٤) انظر: المستوفى في النحو (ص: ٥٠١، ٥٠٢).

## المبحث الثالث

## أحكام العدد من حيث العقل وعدمه.

**المطلب الأول: اجتماع المذكر والمؤنث في المعدود.**

من المعلوم أن تمييز العدد يجب فيه المخالفة بين العدد ومميزه، تذكيراً وتأنيثًا، نحو ثلاثة رجال، وخمس نسوة، وأربعة عشر رجلاً، وأربع عشرة امرأة.

وهذا بيِّن لا خلاف فيه.

لكن ما الحكم إذا جمع التمييز بين المذكر والمؤنث، فيقال (: (عندي عشرة أعبد وجوار، وعشر جوار وأعبد) ويقال: (عندي خمسة عشر عبدا وجارية، وخمسة عشر جارية وعبدا).

وتقول فاصلاً العدد عن التمييز ب (بين): "عندي خمسة عشر بين رجل وامرأة، وخمسة عشر بين امرأة ورجل)؟

يختلف الحكم هنا بحسب العدد وبحسب العقل وفقدان العقل، فإن كان العدد بين الستة والعشرة، فإن الحكم للمتقدم، من غير فرق بين العاقل وغير العاقل، كما في (عندي عشرة أعبد وجوار، وعشر جوار وأعبد).

وإن كان العدد أكثر من عشرة، فإن الفيصل في الحكم هنا للتمييز من ناحية العقل، أو فقدان العقل، فإنه إذا كان التمييز للعاقل، فإن الحكم يكون للمذكر، سواء تقدم على المؤنث، أو تأخر عنه، كما في (عندي خمسة عشر عبدا وجارية، وخمسة عشر جارية وعبدًا).

وهذا الحكم باقٍ حتى مع الفصل بين العدد والتمييز ب (بين)، تقول: " عندي خمسة عشر بين رجل وامرأة، وخمسة عشر بين امرأة ورجل) [1].

أما إذا كان التمييز لغير العاقل ولم يفصل بين العدد ومميزه، فإن الحكم يكون للمتقدم، سواء

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤١٠).

أكان مذكراً، أو مؤنثًا، فيقال: (نحرت خمسة عشر جملاً وناقة في خمسة عشر يومًا وليلة، وركبت خمس عشرة ناقة وجملاً في خمس عشرة ليلة ويومًا).

فإذا فصل بينهما بـــ (بين)، فإن الحكم يكون للمؤنث، فيقال: (عندي ست عشرة بين ناقة وجمل، واشتريت ست عشرة بين كبش ونعجة، فتجعل الحكم للمؤنث، سواء تقدم، أو تأخر[١].

**المطلب الثاني: التفرقة بين العاقل وغير العاقل في أسماء الجمع.**

"اسْمَ الْجَمْعِ الَّذِي لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ إِذَا كَانَ لِمَا لَا يَعْقِلُ يَلْزَمُهُ التَّأْنِيثُ وَتَدْخُلُهُ الْهَاءُ إِذَا صُغِّرَ نَحْوُ أُبَيْلَةٍ وَغُنَيْمَةٍ" [٢].

وإذا أضيف اسم الجمع، أو اسم الجنس إلى ما بعده في العدد، وهو لغير العاقل فالتّأنيثُ لها لازِم؛ والأحسن أن يدخل (من) البيانية على التمييز، يُقَال: "له خمسٌ مِن الغَنَم ذُكُور"، فيُؤَنّث العَدَد، حتى، وإن قصد "الكِبَاش" منها؛ لأنّ العَدَد يجري في تذكيره وتأنيثه على اللفْظ، لا على المعنى[٣].

يقول أبو حيان: "وهو في الجنس أكد من اسم الجمع. وقيل: إذا كان اسمًا لجنس لغير الآدميين، فلا يكون إلا بـ (من)، نحو: ثلاث من البط، ومن الغنم، ونحوه" [٤].

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤١٠).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١/ ٢).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٦٢)، والمقتضب (٢/ ١٨٦).

(٤) التذييل والتكميل (٩/ ٢٩٢).

## المبحث الرابع

## أحكام الفعل من ناحية العقل وعدمه.

**المطلب الأول: تأنيث الفعل وتذكيره مع العاقل وغير العاقل.**

إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالمًا لعاقل، فمذهب البصريين قصره على التاء، كتقوم الهندات، وقامت الهندات، ولا يجوز الغيبة، كما لا يجوز يقوم هند، اطراداً للجمع بالقياس.

وأجاز الكوفيون نحو يقوم الهندات، وقام الهندات، كما يقال: يقوم الهنود، وقام الهنود قياسًا للسلامة على التكسير(١).

وإذا كان الفاعل غير عاقل، أو مكسراً فيجوز فيه التأنيث وتركه، نحو {يَكَادُ السَّمَوَاتِ}، ويسرع الجمال، وكاد السموات، وأسرع الجمال(٢).

**المطلب الثاني: الترتيب بين الفاعل والمفعول اعتماداً على العقل وعدمه.**

من الثابت أن المفعول قد يتقدم على الفاعل عند وجود قرينة، وهذه القرينة قد تكون قرينة العقل وعدم العقل، وذلك أن الفاعل والمفعول مع الفعل من حيث العقل وعدمه على ثلاثة أقسام.

القسم الأول: الفاعل عاقل لا غير والمفعول به قد يكون عاقلاً، وقد يكون غير عاقل مثل، كره وأحب، ورضي وما أشبهها، فإن فاعل: كره وأحب، ورضي لا يكون إلا عاقلاً، ويكون المفعول عاقلاً وغير عاقل، فيقال: أحب موسى عيسى، وكره موسى الدنيا.

فإذا كان كل من الفاعل والمفعول عاقلاً فيجب الالتزام برتبة التقديم، ففي نحو: أحب موسى عيسى، يجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول.

أما إذا كان أحدهما عاقلاً والآخر غير عاقل مع هذه الأفعال ونحوها، فيجوز التقديم والتأخير؛

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٢٩)، ونتائج التحصيل (ص: ٢٢٢)، وتعليق الفرائد (١/ ٩٨).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (١/ ٧٧)، و(٦/ ٢٠٢)، وتمهيد القواعد (١/ ١٧٧).

لأن الفاعل منها لا يكون إلا عاقلاً، وذلك نحو: كره موسى الدنيا، فإن (الدنيا) لا تكون أبداً فاعلاً في هذا المثال، ولا تكون إلا مفعولاً.

القسم الثاني: الفاعل عاقل وغير عاقل، أما المفعول به، فلا يكون إلا عاقلاً، وذلك نحو: أعجب، وأسخط، وأرضى، مثل: أعجب موسى الفرس، وأعجب الفرس موسى، بالتقديم والتأخير، من غير فرق؛ لأنه لا يكون الفرس إلا الفاعل، ولا يكون موسى إلا المفعول، لأن مفعول الإعجاب لا يكون إلا عاقلاً.

القسم الثالث: ما يكون فاعله عاقلاً وغير عاقل، ويكون مفعوله كذلك عاقلا وغير عاقل نحو: ضرب وقتل وما أشبهها من الأفعال، نحو: كره الدنيا موسى: فلا يكون (موسى) إلا فاعلاً، ولا تكون (الدنيا) إلا مفعولاً، سواء حصل تقديم، أو لم يحصل، لأن الدنيا لا تعقل. فلا يصح أن تكون فاعلة بكره. ومن ذلك: أكل الكمثري موسى. فتعلم أن موسى هو الفاعل، لأن الأكل لا يكون فاعله إلا حيوانـًا ولا يكون غير حيوان. فلذا جاز التقديم والتأخير اعتماداً على قرينة العقل.

وتقول قتلت هذه تلك، تريد الفاعل والمفعول حيوانات، وكلاهما غير عاقل، وكلاهما يصح أن يكون فاعلاً، فلا يعلم إلا بقرينة الترتيب[١].

(١) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٢٧٩، ٢٨٠).

**المطلب الثالث: متممات الفعل.**

**الحال التي لا تكون إلا للعقلاء.**

تأتي الحال للعاقل وغير العاقل من غير فرق، لكن هناك بعض الأحوال لا تكون إلا للعقلاء، وهي (كافة)[١].

وعليه، فإنه من الخطأ أن يقال: كافة الأبواب، وهي من كلام الزمخشري في مقدمة المفصل[٢].

وعلق عليه ابن يعيش بأنه شاذ من وجهين: أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حالاً والثاني أنه استعمله في غير الأناسى [٣]، وهذا ما عليه أكثر النحويين.

وقد خالف في هذا بعضهم قديمًا وحديثاً، فأجاز خروج (كافة) عن الحالية، وإضافتها لغير العقلاء، استناداً إلى وروده سماعًا في كلام البلغاء، ففي كتاب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لآل بني كاكلة قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال عينا ذهبًا إبريزاً.

وقد علق على هذا الخبر الشيخ الدسوقي بكلام الدماميني، قال: "قال الدماميني إن صح سقطت الأوجه الثلاثة بأسرها، إذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال وإخراجه عن النصب البتة" [٤].

أما الشمني فرفض الاحتجاج بهذا الخبر، حتى مع فرض صحته، لأنه بتفرده لا يغير حكم

---

(١) انظر: شرح الرضي (٢/ ٥٢)، وانظر: فيض نشر الانشراح (ص: ٧٠٥).

(٢) انظر: المفصل (ص: ٢٠)، قال الزمخشري: "محيط بكافة الأبواب"

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٧).

(٤)حاشية الدسوقي على المغني ٣ (١/ ٢٥٤).

الكثير الثابت[١].

و قد رد الخفاجي على من أنكر خروج (كافة) عن الحالية، وإضافتها لغير العقلاء بأن الحاصل رواية ودراية لم يصيبوا فيما التزموه من تنكيره ونصبه واختصاصه بالعقلاء، ثم إنهم تصرفوا فيه واستعملوه للتعميم بمعنى جميعا؟، فلا يغرنك القيل والقال، فماذا بعد الحق إلا الضلال[٢].

و قد رد عليهم الألوسي بأن القياس يقضي بجواز التصرف فيه بخروجه عن هذه الحال المخصوصة، مع البقاء على أصل معناه، فهو بمعنى (جميع)، وهو يبقى بهذا المعنى، حتى مع خروجه عن الحالية والإضافة لغير العقلاء، وفي هذا توسعة على المتكلمين، ثم إن عمر – رضي الله عنه – قد استعمله "معرفة غير منصوبة لغير العقلاء، وهو من هو في الفصاحة، وقد سمعه مثل علي كرم الله تعالى وجهه ولم ينكره، وهو واحد الأحدين، فأي إنكار واستهجان يقبل بعد" [٣].

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بهذا الرأي، فأجاز "استعمال كلمة" كافة "في الحال وغيرها، معرفة ومنكرة، ولغير العاقل، مُضافة ومسبوقة بحرف جرّ. وجاء في قراره: (ترى اللجنة إجازة استعمال لفظة (كافة) في الحال وغيرها، مغرفة ومُنكُرة، ولغير العاقل؛ استنادًا إلى استعمالات فصيحة قديمة، وإلى استعمال بعض أئمة النحاة والأدباء لها مضافة ومسبوقة بحرف جر" [٤].

---

(١) انظر: المنصف من الكلام للشمني، ٢/ ٣٤٧.

(٢) انظر: شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي (ص: ٢٠٤)، وراجع: فيض نشر الانشراح (ص: ٧٠٥).

(٣)روح المعاني (٥/ ٢٨٤).

(٤) انظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص: ٢٦٧.

**المطلب الرابع: نفي من يعقل.**

هناك من ألفاظ النفي ما يختص بنفي العقلاء دون غيرهم، ومن هذا: نفي (أحد)، فهي إذا وقعت بعد نفي محض، أو نهي، أو شبههما اختصت بعموم العقلاء، ولازمت الإفراد والتّذكير، ولا يقع بعد إيجاب يراد به العموم، خلافا للمبرد، ومثله: عريب، وديّار، وشفر، وكتيع، وكرّاب، ودعويّ، ونميّ، وداريّ، ودوريّ، وطوريّ وطوئيّ، وطؤويّ وطأويّ، ودّبيّ، ودبّيج، ودبّيج، وأريم، وأرم، ووابر، ووابن، وتأمور، وتؤمور، وقد يغني عن نفي ما قبل "أحد" نفي ما بعده، إن تضمّن ضميره، أو ما يقوم مقامه، وقد لا يصحب "شفر" نفيا، وقد تضمّ شينه. (١).

وهناك فرق بين أحد الملازمة لعموم نفي من يعقل، وبين (أحد) التي هي نصف الاثنين، فـ (أحد) الأخيرة تستعمل في الإثبات وفي النفي، وفيمن يعقل وفيما لا يعقل، كما في قوله تعالى: {أَيَحْسَبُ أَنْ لن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ}(٢) إلا أنه قد تقع أحد التي هي نصف الاثنين موقع أحد الملازمة للنفي، وتستعمل استعمالها، فحينها لا يلزمها النفي. .

ولما كانت (أحد) في النفي وشبهه تختص بنفي العقلاء زعم المازني: أن الاستثناء المنقطع، إنما هو من تغليب العاقل على غير العاقل، فيختص ذلك بأحد وما أشبهه نحو: ما في الدار أحد إلا حمار.

أو أنهم خلطوا من يعقل بما لا يعقل فغلبوا من يعقل فقالوا: ما فيها أحد، وهم يريدون من يعقل ومالا يعقل، ثم أبدلوا من أحد على هذا التأويل، كما قال الله ﷻ: {وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ}(٣).

---

(١) انظر: الصفوة الصفية (٢/ ٥٣٦).

(٢) [البلد: ٥].

(٣)الآية من سورة [النور: ٤٥]، وراجع ما سبق في: التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٠).

قال أبو حيان: "، وذلك فاسـد؛ لأن الذي يبدل منه في هذا الباب، وليس بلفظ أحد ولا ما أشبهه كثير جداً وقول الشاعر: [١].

لم أُلْفِ في الـدَّارِ ذَا نُطْقٍ سِـوَى طَلَـلٍ قَـدْ كـادَ يَعْفُو ومَـا بـالعَهْـدِ مِن قِـدَمِ.

مما يشبه أحداً؛ لأن المعنى بقوله ذا نطق أحد" [٢]. وهذا بخلاف الاستثناء المنفي المتصل، نحو ما قام أحد إلا زيداً، فالأولى فيه البدلية، ترفع "زيداً، على البدل من أحد، وذلك بدل البعض من الكل، لأن أحداً، في النفي تعم العقلاء. وليس في الأبدال ما يختلف فيه حكم المبدل منه والبدل غير هذا. وإنما اختاروا هذا الوجه لصحة المعنى وحصول المشاكلة، وهي مطلوبة[٣].

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول، هو في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣١٤)، وتمهيد القواعد (٥/ ٢١٥٤)، والتذييل والتكميل (٨/ ٢٣٠)

(٢)منهج السالك، لأبي حيان (٢/ ٢١٢).

(٣) انظر: شرح اللمع لابن برهان (١/ ١٤٤).

## الخاتمة

**التفريق اللغوي بين العاقل وغير العاقل**

اللغة أداة للتواصل في الحياة بما تشمله من عاقل وغير عاقل، والإنسان يتعامل مع كليهما، إلا أن الأصل أنه يتواصل مع العقلاء، ويتعامل مع غير العقلاء من الدواب والأشياء، وكثيراً – بحكم الصحبة والألفة –ما ينزلها منزلة العقلاء، فيناديها، ويستحثها، وهو أثناء ذلك يفرق – غالبًا –في لغته بين العاقل وغير العاقل، فيجعل الآل للعاقل، والأهل لغير العاقل[١]، ويجعل الأمهات للعاقلات، والأمات لغيرهن[٢].

وينادون على العاقل المجهول ب (فلان **بن** فلان)، وأما غير العاقل:، فهو الفلان[٣].

وكذلك (هن **بن** هن) في المذكر و(هنه وهنت) في المؤنث، ) اسم جنس عاقل غير علم، [٤].

ويزجرون مالا يعقل، كقولهم في زجر البعير (حل)، وفي زجر البغل (عدس) –بفتح العين والمشهور أنه لاستحثاث البغل وزجره عن الإبطاء[٥].

و يستحثون العقلاء ب (حيهل)، فإذا استحثوا غير العاقل فكوا التركيب، فقالوا: (هلا)[٦].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٤٢)، والتذييل والتكميل (١٢/ ٧٦)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٢٠٥)، ومجموعة الشافية (١/ ١١٥).

(٢) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٩٦)، مجموعة الشافية ٢ (١/ ١١٧)، وشرح الأشموني (٤/ ٧٠).

(٣) انظر: شرح غوامض كتاب سيبويه لابن خروف (ص: ٣١١)، والتذييل والتكميل (١٤/ ٦)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٦١٣)، ونتائج التحصيل_ (ص: ٦٩٧)، وحاشية ابن حمدون على المكودي (ص: ٥١٩).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١٣/ ٣٤٢).

(٥) انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق (ص: ٢٤٦).

(٦) انظر: التذييل والتكميل (١٤/ ٢٨٤). وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٠٨

## نتائج البحث

أثار البحث سؤالاً عن حقيقة تعصب العربية ضد المؤنث، وانتصارها للمذكر، حين صرح النحويون بأن المؤنث كثيراً ما يعامل معاملة غير العاقل، وأن المذكر الأصل فيه أن يعامل معاملة العاقل، وأن غير العاقل منه يعامل معاملة المؤنث.

وبعد هذه الدراسة المستوعبة لأحوال المذكر والمؤنث، العاقل وغير العاقل يمكنني القول إن المسألة لو عكست لكانت أقرب إلى الصواب، فإن المؤنث لا يعامل معاملة غير العاقل، ولكن غير العاقل يعامل معاملة المؤنث، أو بتعبير أدق يعامل معاملة المفردة المؤنثة، وذلك في حالة واحدة، وهي حالة الجمع المكسر خاصة.

أما جمع المؤنث العاقل، فإنه يعامل معاملة الجماعة العاقلة، وهذا هو الأولى فيه، فيقال: هن النساء، وهذا أولى من أن يقال: هي النساء.

ويقال: هؤلاء النساء أولى من يقال: هذه النساء، ويقال: النساء اللائي أولى من: النساء التي.

ويقال: النساء القائمات أولى من النساء القائمة، والنساء كلهن أولى من النساء كلها.

فالأمر مرده إذن إلى الإفراد والجمع، لا إلى العقل وعدم العقل.

وأما معاملة جمع غير العاقل المؤنث والمذكر معاملة المفردة المؤنثة، فهذا لأنه جمع تكسير، وليس علمًا ولا صفة، لا لأنه مؤنث، فهذا الجمع المكسر غير العاقل لما لم يكن علمًا ولا صفة يكون في تأويل (جماعة)، وهي مفردة مؤنثة في لفظها، وجمع في معناها.

فإن تأويل نحو: هي الأشجار، وهي الأحجار، وهذه الأشجار، وهذه الأحجار، والأشجار التي، والأحجار التي، والأشجار قائمة، والأحجار واقفة، والأشجار كلها، والأحجار كلها. هو: بـ (جماعة) كذا.

ويشهد، لهذا أن الجمع المكسر المذكر العاقل إذا لم يكن علمًا ولا صفة يجوز أن يعامل

معاملة المفردة المؤنثة أيضًا بـتأويل (جماعة)، فيقال: هي الرجال، وهذه الرجال، والرجال التي، والرجال حاضرة، والرجال الحاضرة، والرجال كلها.

ويؤكد هذا الفهم عندي أن غير العاقل يعامل معاملة المفردة المؤنثة في حال الجمع المكسر فقط، لأنه على تأويل الجماعة، أما في حال التثنية، فإنه لا يعامل أبداً معاملة المفردة المؤنثة سواء أكان مذكراً أم مؤنثًا، عاقلاً أم غير عاقل.

كما أن المفرد المذكر تكون معه المكنيات الثلاثة الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات للعاقل ولغير العاقل، إذ يقال: هو الحجر، وهو الرجل، وهذا الرجل، وهذا الحجر، وهذا الرجل، والرجل الذي والحجر الذي، من غير فرق بين العاقل وغير العاقل.

فظهر بهذا أن التفرقة لم تكن على أساس من العقل وعدمه، بل على أساس من الإفراد والجمع.

وأما إذا كان الجمع سالمًا للمذكر فالظاهر أن الشرط، لهذا الجمع هو أن يكون علمًا، أو صفة، وأما العقل فيهما فليس شرطًا، بل نتيجة لكونه علمًا أو صفة، فاعتبار العقل هنا كان بالتبعية لا بالأصالة، ويشهد، لهذا أن غير العاقل إذا استعمل علمًا، أو صفة يجمع هذا الجمع، مثل: لاحق وواشق، أعلامًا لحيوانات.

ويؤكد هذا أن العلم والصفة في، أي حال من الجمع لهم طريقة واحدة، لا يعاملان فيها معاملة المفردة المؤنثة، فإذا استعملت المكنيات مع العلم، نحو (محمد)، أو الصفة نحو (قائم)، فإنه يقال فيها: هم المحمدون والقائمون، وهؤلاء المحمدون والقائمون، والمحمدون الذين، والقائمون الذين، لا يقال غير ذلك، فلا غرو إذا جمعوا على حد التثنية أن يجمعوا بالواو بحال واحدة، ولا يعاملان معاملة المفردة المؤنثة، وهذا يجعلني أرجح أن الواو في جمع المذكر السالم هي علامة الجمع لا علامة إعراب، وأن النون معها هي نون التمكين التي كانت في المفرد لا نون

الجمع، وأن جمع الكلمة هنا موافق لجمعها إذا قيل: المحمدون فعلوا ويفعلون، فلا غرو أن يقال أيضـًا: فاعلون، فالمعتبر الأهم هنا هو النظر إلى العلمية والوصفية، وأما العقلية، فإنها تابعة لهما، وليست شرطـًا.

وأما في غير العلم وصـفاته، فيقال: الرجال قاموا، وقامت، وقائمون، وقائمة، وفي هذا نوع من المشـاكلة بين الفعل وصـفاته وجوبـًا، وجوازاً، وظاهر أن الواو تأتي وجوبـًا في الفعل إذا كانت للعلم، لذا تأتي وجوبـًا مع صفات هذا الفعل، وتأتي جوازاً مع غير العلم، كما سبق.

وهي في الحالين الوجوب والجواز لا تكون إلا للعلم وصـفاته، أما في غيرهما فيمتنع أن تعود عليه الواو، فلا يقال: الأحجار قاموا، كذلك لا يصـح أن يقال: الأحجار قائمون، بل يقال: الأحجار قائمة، وقامت.

وأما المجموع بالألف والتاء، فإن مفرده يكون بالتاء وبغير التاء، فإن كان بالتاء جمع بالألف والتاء سـواء أكانت علمـًا أو صـفة أم لا، لعاقل، أو لغير عاقل، مثل: فاطمة: فاطمات، وشـجرة: شجرات.

وأما إن كان بغير التاء لم يجمع بالألف والتاء إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون علمـًا. والثاني: أن يكون عاقلاً، نحو: هند وزينب.

وهو في كل يجري مجرى الجمع المكسـر، وهو على التأويل بجماعة، وكثيراً ما يدور في خلدي أن الجمع بالألف والتاء هو إحدى صـور الجمع المكسـر، فهما يتشـابهان كثيراً من نواح عدة، فهو جمع للقلة، كما يقول الكفوي: " وجموع السَّلامَة للقلة بِاتِّفَاق النُّحَاة "[1].

كما أن كليهما يعود عليه الضـمير للمفردة الغائبة، فيقال: الفتيات قامت، والأشـجار كسـرت،

(١) الكليات (ص: ٣٣٣).

وكلاهما يكون للعاقل ولغير العاقل. كما في المثالين السابقين.

ويأتي الإخبار والوصف لكل من جمع التكسير وللمجموع بالألف والتاء بالمفردة المؤنثة، فيقال في الإخبار: الأشجار واقفة، والفتيات قائمة.

ويوصف جمع المؤنث العاقل بالألف والتاء، فيقال: فتيات جميلات، ويوصف بالتاء وحدها، فيقال: فتيات جميلة.

كما أن كلاً من جمع التكسير والمجموع بالألف والتاء يعرب بالحركات.

والمذكر غير العاقل يجمع بالألف والتاء ويجمع أيضًا جمع تكسير، فيقال في جمع (قمر): أقمار، وإصطبل: إصطبلات.

وأما الجمع المكسر، فهو صورة من صور الجمع، لا يكون في الأصل إلا للأسماء، ولا يفرق فيه بين عاقل وغير عاقل على اعتبار أنه على تأويل جماعة، وهي تشمل العاقل وغيره، كما أنه لا يفرق فيه في الأصل بين مذكر ومؤنث إلا إذا كان المذكر منه يجمع جمعًا سالمًا، فإذا جمع جمعًا مكسراً استصحب التفريق معه، كما في الصفة على وزن (فاعل)، فإنها تجمع في الجمع السالم مذكراً (فاعلون) وفي الجمع المؤنث السالم (فاعلات) ففرق بينهما، لذا إذا جمعت تكسيرًا فرق بينهما أيضًا فيقال في المذكر منها (فَعَلة)، و(فُعَلَة) وفُعَّال)، ويقال: في المؤنث: (فاعلات) طردًا للباب على وتيرة واحدة.

وهذا مطرد إلا في الصفة على وزن (فَعْل)، فلا يفرق فيها في الجمع المكسر بين المذكر والمؤنث، مع أنه قد فرق بينهما في الجمع السالم، فهي تجمع في المذكر السالم على (فعلون) وفي المؤنث السالم: (فعلات)، فإذا جمعت تكسيرًا فرق فقط بين العاقل وغير العاقل، فتجمع في العاقل على (فِعَال) في القليل والكثير نحو: (جَدْلٌ وجِدالٌ)، وقد يُجمع على فُعول قالوا: كَهْلٌ وكُهولٌ وفَسْلٌ وفسولٌ، وقد يجمع على فُعْل قالوا: ثَطّ وثُطَّ وكثّ وسَهم.

هذا عن ربط العقل بالتذكير والعدم العقل بالتأنيث، وقد ظهر لي أن حقيقته هي ربط الأمر بالإفراد والجمع والتفريق بين العلم وصفاته وغيرهما.

وهذا لا يعني أن العرب لم تفرق بين العاقل وغيره، بل كان منها ذلك، لكنه على سبيل الجواز الكثير، وهو إذا حدث فيكون استحسانًا لا وجوبًا، وقد تعامل غير العاقل معاملة العاقل، وهو أكثر من عكسه، فقليلًا ما ينزل العاقل منزلة غير العاقل.

مما ظهر لي أيضًـــا في نهاية هذا البحث أن هناك عناصـــر غير لغوية مؤثرة في القاعدة النحوية، بعضها عناصر اجتماعية كما في مسألة العقل وعدم العقل، وأن العناصر اللغوية تتداخل مع غيرها، فليست القواعد النحوية جافة صماء.

## قائمة المراجع

**أولاً: القرآن الكريم**

**ثانياً: الكتب والأبحاث**


- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ابن غازي العثماني المكناسي دراسة وتحقيق حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- ارتشاف الضرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية، تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض
- الأزمنة وتلبية الجاهلية، قطرب، المحقق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالةط٢، ١٩٨٥م
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمد عبد الله – أحمد مختار الشريف الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي،: مؤسسة الرسالة، – بيروت.
- الإفادات والإنشادات، للشاطبي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣ م.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥ هـ.
- البديع في علم العربية، ابن الأثير، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ .
- البرهان في علوم القرءان، للزركشي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١ .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق: الدكتور عبد الحميد طه. مراجعة: مصطفى السقا.. الهيئة المصرية العامة للكتاب
- التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى ط ٥ - ١٩٨٢م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار كنوز إشبيليا – السعودية، ط١ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي – بيروت، د ط، ١٣٨٧ هـ- ١٩٦٧م.
- التطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر، ترجمة دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي. ط٢، ١٩٩٤م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ١٩٨٣م.
- تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي، رسالة دكتوراه، مخطوطة، جامعة أم القرى، برقم ٣١٥٦، تحقيق محمد الزين زروق، إشراف الأستاذ الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع، سنة ١٩٨٦م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

- تنقيح الألباب شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي.
- ثمار الصناعة في علم العربية الدينوري، دراسة وتحقيق: محمد بن خالد الفاضل. مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٠ م.
- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، د. عبد المنعم سيد عبد العال الناشر: دار الإتحاد العربي، القاهرة تاريخ النشر: ١٩٧٦م.
- حاشية ابن حمدون على المكودي، ضبطها وصححها: محمد صدقي، دار الفكر، ظ١، ١٩٩٣م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد الخضري الشافعي، الناشر: دار الفكر- بيروت، د ط، د ت.
- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، ضبطه، محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.
- الخاطريات. ابن جني تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٨م.
- درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٦م.
- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق الدكتور محمد عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٦م.

- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: الثالثة.
- ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – السعودية، د ط، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.
- ديوان طَرَفَة بن العَبْد، تحقيق: درية الخطيب – لطفي الصقال، الناشر: إدارة الثقافة والفنون، دولة البحرين – المؤسسة العربية، بيروت/ لبنان
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق وشرح: عبدالستار أحمد فراج، الناشر: دار مصر للطباعة.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، الألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ]]
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١ – ١٩٩٨م
- شرح التسهيل ابن مالك، المحقق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر، ط١، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠م.
- شرح الجمل في النحو لعبد القاهر، تحقيق محمد عثمان مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠١٢م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كليةالشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى]]
- شرح اللؤلؤة في علم العربية، للسرمري، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠١١م.

- شرح اللمع، ابن برهان، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط١، ١٩٨٤.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، الخوارزمي، المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، سنة النشر: ط١، ١٩٩٠
- شرح المفصل لابن يعيش دار الطباعة المنيرية، بمصر، ١٩٢٨م.
- شرح المقدمة الجزولية، لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت٦٥٤ هـ)، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣م. ]]
- شرح المقدمة الجزولية، الشلوبين تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٩٩٧م.
- شرح جمل الزجاجي ابن عصفور، المحقق: د. صاحب أبو جناح، الناشر: جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص، الخفاجي، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني
- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- شرح ديوان الفرزدق تحقيق إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني١٩٨٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب، أبي الفضائل ركن الدين الحسن الإستراباذى، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤ هـ. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢ هـ)، الناشر: مطبعة العاني بغداد.

- شرح شواهد المغني، السيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل يتعليقات: محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، د ط، ١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦م.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل يتعليقات: محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، د ط، ١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦م.
- شرح عيون الإعراب للمجاشعي، تحقيق حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضىّ الدين الاستراباذى (٦٨٦ هـ). تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة، قار يونس.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.]
- شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، ط١، ٢٠٢١م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، المحقق: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ.
- علل التثنية، ابن جني المحقق: الدكتور صبيح التميمي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – مصر،
- عنقود الزواهر في الصرف، القوشجي، تحقيق الدكتور أحمد عفيفي،: الناشر: دار الكتب المصرية، ط١، ٢٠٠١ م.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق الدكتور محمد خسارة، االسلسلة التراثية ٢٤.

- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، ابن زيد العاتكي، تحقيق: هزاع سعد المرشد، السلسلة التراثية، -٢٠٠٣م
- فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين، المحقق: د. حاتم صالح الضامن
- الناشر: دار الرائد العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م
- في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢٠٠٣م.
- الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف; القاهرة; ١٩٧١.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ابن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجال، الناشر: دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي، ط٢، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢م.
- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٩م.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ جمعا ودراسة وتقويما، لخالد بن سعود بن فارس العصيمي، الناشر: دارالتدمرية – الرياض، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد.
- الكتاب، سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: ٣، ١٩٨٨م
- كشف المشكل في النحو، ابن حيدرة اليمني، دار الكتب العلمية الطبعة: الثانية، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
- اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤م
- اللُّغة النبطيّة: (د. سليمان بن عبد الرحمن الذييب): ٢٥٩، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٨٨م.
- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين -دار الكتب العلمية -بيروت الطبعة الأولى٢٠١٤م -١٤٣٥ هـ
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٤٤ هـ ـ١٩٨٤.،
- المذكر والمؤنث، الأنباري، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث، – ١٩٨١م.
- المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.
- المستوفي في النحو، لابن الفرخان، تحقيق الدكتور حسن عبد الكريم الشرع، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.

- مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد، تحقيق عبد الله محمود الشمام، مكتبة التراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٥م.
- المصباح المنير، الفيومي، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، للسيوطي، تحقيق: نبهان ياسين، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٧م.
- معاني القرآن، الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة -مصر، الطبعة: الأولى.
- معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر – الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨م
- المعجم المفصل في الصرف د. عزيزة فوّال بابستي، الناشر: دار الكتب العلميّة. ١٤١٨ ه.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: محمّد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت
- الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧م. ]

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية العيني، تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٣١ هـ-٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد – بغداد، د ط، ١٩٨٢م.
- المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، المحقق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام، ٢٠٠٧ م.
- المقتضب، المبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. - بيروت
- الملخص لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٩٨٥ م.
- المنصف، لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني الموصلي، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣ هـ-أغسطس سنة ١٩٥٤م]
- المنصف من الكلام للشمني، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية.
- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، أحمد بن محمد الرصاص، تحقيق أ د: أحمد بن عبد الله السالم، دار السلام، ط١، ٢٠٢٠ م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: الدكتور هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠٠٩ م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان، تحقيق الدكتور علي فاخر، والدكتور أحمد السوداني، دار الطباعة المحمدية، ط١، ٢٠١٣ م.
- موارد البصائر لفرائد الضرائر، تحقيق الدكتور حازم سعيد يونس، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

- موافقة الخبر الخبر، ابن حجر العسقلاني، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها: المحامي علي الرضا الحسيني، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٢م
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، المرابط الدلائي، تحقيق الدكتور مصطفى صادق العربي.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ١٥.
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، تحقيق: د. محمد جمعة حسن نبعة: مؤسسة الإمام زيد الثقافية، اليمن، الطبعة: ١، السنة: ١٤٣٤ هـ
- نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، مكي الحسني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- النكت الحسان. أبو حيان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
- وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، الشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد السابع، سنة ١٩٥٣م.

## فهرس الموضوعات

المقدمـــة ..... ٢٣٧٧
التمهيـد ..... ٢٣٨١
المبحث الأول: التفريق بين العاقل وغير العاقل في المكنيات. ..... ٢٣٨٤
المطلب الأول: التفريق بين العاقل وغيره في الضمائر. ..... ٢٣٨٤
أولاً: ضمير المفرد. ..... ٢٣٨٤
ثانيـًا: ضمير المثنى. ..... ٢٣٨٥
ثالثـًا: ضمير الجمع. ..... ٢٣٨٦
المطلب الثاني: التفريق بين العاقل وغيره في الإشارة. ..... ٢٣٨٨
المطلب الثالث: التفريق بين العاقل وغيره في الموصولات. ..... ٢٣٩١
تعليقات على الموصولات. ..... ٢٣٩٥
تعليق على باب المكنيات. ..... ٢٣٩٧
المطلب الرابع: استعمال: (من) و(ما) للعاقل ولغير العاقل في الاستفهام والشرط. ..... ٢٣٩٩
المطلب الخامس: الحكاية بـ (ما) و(من) للعاقل ولغير العاقل. ..... ٢٤٠١
المبحث الثاني: التفريق بين العاقل وغير العاقل في الجموع. ..... ٢٤٠٢
المطلب الأول: جمع المذكر (السالم) أو الجمع على حد التثنية. ..... ٢٤٠٢
المطلب الثاني: الجمع بالألف والتاء. ..... ٢٤٠٩
جمع المذكر غير العاقل بالألف والتاء. ..... ٢٤١٠
المطلب الثالث: جمع التكسير. ..... ٢٤١٣
الأمر الأول: معاملة التكسير معاملة المفردة المؤنثة. ..... ٢٤١٤
وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء. ..... ٢٤١٧

الأمر الثاني: الأصل في التكسير أن يكون في الأسماء، ويقل في الصفات. ..... ٢٤١٨
جمع الصفة جمع تكسير. ..... ٢٤١٩
التفرقة بين العاقل وغير العاقل في جمع الصفات..... ٢٤٢٠
أولاً: الجمع على (فَعْل)..... ٢٤٢٠
ثانيًا: جمع الصفة التي على وزن (فاعل)..... ٢٤٢٠
جمع فاعل لغير صفة المذكر العاقل جمع تكسير..... ٢٤٢٢
جمع الاسم المنسوب الزائد على ثلاثة أحرف. ..... ٢٤٢٣
المبحث الثالث: أحكام العدد من حيث العقل وعدمه. ..... ٢٤٢٤
المطلب الأول: اجتماع المذكر والمؤنث في المعدود. ..... ٢٤٢٤
المطلب الثاني: التفرقة بين العاقل وغير العاقل في أسماء الجمع. ..... ٢٤٢٥
المبحث الرابع: أحكام الفعل من ناحية العقل وعدمه..... ٢٤٢٦
المطلب الأول: تأنيث الفعل وتذكيره مع العاقل وغير العاقل..... ٢٤٢٦
المطلب الثاني: الترتيب بين الفاعل والمفعول اعتماداً على العقل وعدمه. ..... ٢٤٢٦
المطلب الثالث: متممات الفعل..... ٢٤٢٨
الحال التي لا تكون إلا للعقلاء. ..... ٢٤٢٨
المطلب الرابع: نفي من يعقل. ..... ٢٤٣٠
الخاتمة ..... ٢٤٣٢
التفريق اللغوي بين العاقل وغير العاقل..... ٢٤٣٢
نتائج البحث ..... ٢٤٣٣
قائمة المراجع..... ٢٤٣٨
فهرس الموضوعات ..... ٢٤٤٩